جامعة أحمد دراية –أدرار-الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
شعبة :علوم اقتصادية
تخصص : اقتصاد نقدي بنكي
الموضوع :

دراسة الجدوى المالية في البنوك التجارية وآثارها في ترجيح قراراتها الإستثمارية لخدمة التنمية المحلية

إعداد الطالبان:

✍ قاسمي عبدالقادر
✍ كنتاوي مصطفى

تحت إشراف

✍ د/ فودو محمد

لجنة المناقشة

الدكتور بلعارية حسين	جامعة أدرار	رئيسا
الدكتور بن سويسي حمزة	جامعة أدرار	مناقشا
الدكتور فودو محمد	جامعة أدرار	مشرفا

الموسم الجامعي 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهارس

الفهرس

العنوان

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة

الفصل الأول : الإطار العلمي لدراسة الجدوى في البنوك التجارية.....01

مقدمة الفصل :.....02

المبحث الأول :ماهية البنوك التجارية.....03

المطلب الأول :نشأة وتعريف البنوك التجارية.....03

المطلب الثاني : الخدمات التي يقدمها البنك التجاري وهيكلها التنظيمي.....05

المطلب الثالث : وظائف وأهداف البنوك التجارية 09

المبحث الثاني : ماهية دراسة الجدوى المالية.....12

المطلب الأول : مفهوم دراسة الجدوى المالية.....12

المطلب الثاني : أهداف دراسة الجدوى المالية.....13

المطلب الثالث : أهمية دراسة الجدوى المالية.....14

خاتمة الفصل :.....16

الفصل الثاني :انعكاسات الجدوى المالية على القرار الاستثماري في إطار التنمية المحلية...17

مقدمة الفصل.....18

المبحث الأول : دور دراسة الجدوى المالية في صناعة القرار الاستثماري.....19

المطلب الأول : مفهوم القرار الاستثماري.....19

المطلب الثاني : أسس صناعة قرار استثماري 19

المطلب الثالث : دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري.....23

المبحث الثاني : دور الجدوى المالية في خدمة التنمية المحلية.....26

الفهرس

المطلب الأول : التعريف بالتنمية المحلية.....26

المطلب الثاني : مقومات التنمية المحلية وأهدافها..... ..30

خاتمة الفصل :.....35

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية.....36

مقدمة الفصل : 37

المبحث الأول : مكونات ومنهجية الدراسة التطبيقية.....38

المطلب الأول : مجتمع الدراسة 38

المطلب الثاني : عينة الدراسة.....38

المطلب الثالث : حدود الدراسة.....39

المبحث الثاني : إعداد الاستبيان وتفريغ بيانته.....39

المطلب الأول : إعداد الاستبيان.....39

المطلب الثاني :تفريغ الاستبيان.....39

المبحث الثالث : تحليل نتائج الاستبيان.....40

المطلب الأول : التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة.....40

المطلب الثاني : التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة.....43

خاتمة الفصل :.....48

الخاتمة العامة :.....50

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

مقدمة

تمهيد:

إن التطور الذي وصلت إليه الدول المتقدمة،وما تحقق عنه من نمو اقتصادي، جعل الدول النامية تدرك إن السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية هو إقامة مشاريع استثمارية واقتصادية واستغلال ثرواتها على أحسن وجه ، ويرتكز ذلك على توفير معطيات إحصائية دقيقة ومعرفة وافية وجيدة للمتغيرات المستقبلية،لهذا فان اختيار نجاعة أي مشروع اقتصادي، يتطلب دراسة العوامل المؤثرة فيه،وهذا ما يسمى اقتصاديا بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري.

تتعدد وتتنوع الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين، وتختلف النتائج المحتملة لها من فرص لأخرى ،لذا يعتبر قرار الاستثمار من بين أصعب القرارات التي تواجه أصحاب المشاريع، مؤسسات كانت أو أشخاص طبيعيين، ومع التطورات السريعة التي يشهدها العالم والتي بدورها تجعل من كل فكرة أو فرصة استثمارية محل خطر ،ومن هنا تبرز أهمية وجود إطار تحليلي يعتمد عليه في اتخاذ القرار الاستثماري،والاهتمام بكل الدراسات المتعلقة به بعيدا عن العشوائية والتخمين، لذا قبل اتخاذ القرار الاستثماري أو التطرق لأي خطوة مرتبطة بالتنفيذ لابد من دراسات تفصيلية .

لذالك نبعت دراسات الجدوى من صلب النظرية الاقتصادية لتكون أداة علمية على درجة عالية من الأهمية لدعم صناعة القرارات الاستثمارية في ظل درجة معينة من المخاطرة وعدم التأكد، والنابعة من وجود متغيرات كثيرة داخلية وخارجية، تتعلق بالمستقبل وبالتالي تؤثر على القرارات.

أ. الإشكالية:

ومن خلال ما تقدم يمكننا طرح إشكالية البحث في السؤال المحوري التالي:

ما مدى مساهمة دراسة الجدوى المالية في البنوك التجارية في تصويب القرارات الاستثمارية لخدمة التنمية المحلية؟

ب. التساؤلات العلمية:

ومن خلال الطرح العام للإشكالية نطرح التساؤلات الجزئية التالية:

1 – ما هي الجدوى المالية وما هي مختلف الدراسات المتعلقة بالقرار الاستثماري ؟

2- أين تكمن أهمية دراسة الجدوى المالية بالنسبة للقرارات الاستثمارية ؟

3- كيف يتم تحديد وتوجيه القرارات الاستثمارية في خدمة التنمية المحلية ؟

ت. فرضيات البحث :

بهدف الإجابة على إشكالية البحث نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

1- دراسة الجدوى المالية هي أداة علمية استراتيجية لها دور في عملية تقييم ومعرفة مدى صلاحية قرار الاستثماري .

2- تكمن أهمية عميلة التقييم في إطار دراسة الجدوى المالية على أنها أساس فشل أو نجاح القرار الاستثماري .

3- كل قرار استثماري يتوقف على طرق اختيار البدائل والمكونات المستخدمة من طرف البنوك التجارية لتقييم الجدوى المالية .

ث- مبررات اختيار الموضوع :

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي :

1- الأسباب الموضوعية :

تتمثل الأسباب الموضوعية في :

- الدور الذي تلعبه الجدوى في عمليات التخطيط الاستراتيجي والذي يعد المنهجية الفعالة للإدارة الإستراتيجية للمشروعات.
- القيمة العلمية والعملية لمواضيع دراسات الجدوى .
- موضوع البحث يخدم مجال التخصص اقتصاد نقدي بنكي.

2- أسباب ذاتية :

أما الأسباب الذاتية فتتمثل في :

- الميل إلى البحوث التي تغطي الموضوعات المتعلقة بالاستثمارات.
- الرغبة بالبحث في المواضيع المتعلقة بالبنوك والتعرف أكثر على نشاطاتها .

ج- أهداف البحث :

إذا كان من أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة، فإن هذه الدراسة تهدف بالإضافة إلى اختبار فرضيات البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية عامة والمالية خاصة والعوامل المتحكمة فيها.
- التعرف على المعايير المستخدمة في المفاضلة بين مختلف المشاريع .
- التعرف على أهم بيانات المشروع وتحليلها بصورة تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب .

ح- أهمية الموضوع :

تنبع أهمية الموضوع من خلال :

- إبراز أهمية المشاريع الاستثمارية ومدى مساهمتها في تحريك التنمية الاقتصادية .
- إبراز أهمية دراسة الجدوى المالية في ترشيد القرار الاستثماري .
- بالإضافة إلى انه تكمن أهمية هذا البحث في كونه يضيف عملا متواضعا إلى المكتبة، يتضمن إحدى الموضوعات الهامة في مجال تحليل وتقييم الاستثمارات ، كما قد يكون داعما لبحوث مستقبلية.

خ- المناهج المستخدمة والأدوات المستعملة :

بناء على طبيعة الإشكال المطروح وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذا البحث ، سنحاول استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية ، وعليه فان المناهج المستخدمة والمناسبة تتمثل في المنهج الوصفي التحليلي، أما الوصفي يستعمل لتوضيح جوانب الموضوع النظرية ، والذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات ، وتنظيمها بشكل تسلسلي، أما التحليلي يستخدم لتوضيح العلاقات بين مختلف المتغيرات وتحليل مختلف الجداول والأشكال والإحصائيات والنتائج .

ذ: صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا عند القيام بالبحث هي :

- العلاقات الشخصية التي تطغى على عملية منح الرخصة بالقيام بدراسة الحالة في أي مشروع .
- سرية المعلومات المتعلقة بالمشروع الاستثماري.
- عدم كفاية البيانات والمعلومات التي توفرها لإجراء الدراسات أو توفر معلومات غير كافية لإجرائها.

ز- هيكل البحث :

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي ، ويمكن استعراض هيكل البحث كما يلي:

الفصل الأول : تناولنا فيه مبحثين ، فكان المبحث الأول تحت عنوان مفاهيم عامة حول البنوك التجارية بحيث قسم إلى ثلاث مطالب فتم التطرق في المطلب الأول نشأة وتعريف البنوك التجارية، أما المطلب الثاني فتطرق فيه إلى الخدمات التي يقدمها البنك التجاري وهيكلها التنظيمي، وأخيرا في أخر مطلب لهدا المبحث تطرقنا إلى وظائف وأهداف البنوك التجارية .

أما المبحث الثاني تحت عنوان ماهية دراسة الجدوى المالية بحيث قسم إلى ثلاث مطالب فتم التطرق في المطلب الأول إلى مفهوم دراسة الجدوى المالية، أما المطلب الثاني فتطرق فيه إلى أهداف دراسة الجدوى المالية ، وأخيرا في أخر مطلب لهدا المبحث تطرقنا إلى أهمية دراسة الجدوى المالية .

الفصل الثاني: الذي قسم إلى مبحثين ، فكان المبحث الأول تحت عنوان انعكاسات الجدوى المالية على القرار الاستثماري في إطار التنمية المحلية بحيث قسم إلى ثلاث مطالب فتم التطرق في المطلب الأول مفهوم القرار الاستثماري، أما المطلب الثاني فتطرق فيه إلى أسس صناعة القرار الاستثماري ، وأخيرا في أخر مطلب لهدا المبحث تطرقنا إلى دور الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري .

أما المبحث الثاني تحت عنوان أثار الجدوى في خدمة التنمية المحلية بحيث قسم إلى مطلبين فتم التطـــرق في المطلب الأول إلى مفهوم التنمية المحلية ، أما المطلب الثاني فتطرق فيه إلى مقومات التنمية المحليـــة وأهدافها.

الفصل الثالث: الذي قسم إلى ثلاث مباحث ، فكان المبحث الأول تحت عنوان مكونات ومنهجية الدراســـة التطبيقية بحيث قسم إلى ثلاث مطالب فتم التطرق في المطلب الأول لمجتمع الدراسة ، أما المطلب الثـــاني فتطرق فيه إلى عينة الدراسة ، وأخيرا في أخر مطلب لهدا المبحث تطرقنا إلى حدود الدراسة .

أما المبحث الثاني تحت عنوان إعداد الاستبيان وتفريغ بياناته بحيث قسم إلى مطلبين فتم التطـــرق فـــي المطلب الأول إلى إعداد الاستبيان ، أما المطلب الثاني فتطرق فيه إلى تفريغ بيانات الاستبيان.

أما المبحث الثالث تحت عنوان تحليل نتائج الاستبيان بحيث قسم إلى مطلبين فتم التطـــرق فـــي المطلـــب الأول

إلى التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة أما المطلب الثاني فتطرق فيه إلى التحليـــل الإحصـــائي لمتغيرات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار العلمي لدراسة
الجدوى المالية في البنوك التجارية

مقدمة الفصل الأول :

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في النشاط الاقتصادي من خلال الآليات التي أخذت تستخدمها في وظائفها ومهامها والتي ساعدت على سهولة التبادل الأموال والمنافع والخدمات المتوفرة في المجتمع .

كما يتم دراسة المشروع دراسة مالية وذلك لما فيها من أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر والبنك فالمستثمر يقوم بهذه الدراسة من اجل تحديد نقاط الضعف والقوة المشروعة كما يستعمل البنك هذه المعلومات في اتخاذ القرار تمويل المشاريع ، بالإضافة إلى ذلك فان المستثمر يقوم بحساب بعض المعايير وخصوصا في ظل التأكد من اجل تحديد الجدوى من هذا المشروع كما يستعمل البنك هذه المؤشرات لتمويل المشروع الاستثماري من عدمه وفي هذا الصدد سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين وهما كما يلي :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول البنوك

المبحث الثاني: ماهية دراسة الجدوى المالية

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول : نشأة وتعريف البنوك التجارية[1] :

1. نشأة البنوك التجارية :

بدأت نشأة المصارف في ايطاليا في مدينة البندقية في عام 1157 ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609 وبنك انجلترا عام 1964 ثم بنك فرنسا 1800 وقد اشتقت كلمة بنك المستخدمة حاليا من كلمة بانكوا الايطالية و التي تعني بها المنضدة أو الطاولة حيث كان الصيارفة في القرون الوسطى يجلسون في الموانئ والأمكنة العامة للمتاجرة بالنقود- المصارف - وأمامهم مكاتب خشبية يطلق عليها اسم بانكوا يضعون النقود ويمارسون عليها بيع وشراء العملات المختلفة .

لكن العامل عرف هذا النوع من التعامل بالائتمان منذ العصور القديمة ثم تطور تبعا لاستعمال النقود وسيطا للتبادلات وذلك مع بدأ الصناعة والزراعة والتجارة حيث دلت الحفريات السومريين في بلاد الرافدين قد عرفوا ألوانا من النشاط المصرفي كالتمويل يشمل القطاع الزراعي كذالك في منطقة بابل التي قامت فيها الحضارة على أنقاض الحضارة السومرية ثم الإغريق ثم تتلمذ الرومان على يد الإغريق و تعلموا العمل المصرفي وعن طريقتهم نشر العمل المصرفي الإغريقي في معظم أرجاء العالم نظرا لإتباع نفوذهم .

1-1 مفهوم البنوك التجارية[2] :

يعرف البنك التجاري بصفة عامة على انه مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين أي انه مكان التقاء الأموال والطلب عليها وهناك عدة تعار يف للبنوك التجارية.

تعريف 1: المؤسسات المالية النقدية أو البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية ويتيح لها ذالك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود وهي نقود الودائع وعند وصف هذه المؤسسات بالنقدية هذا لا يعني أنها الوحيدة المؤهلة لإنشاء النقود .

تعريف 2 : يعتبر البنك التجاري نوع من الأنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح[3] الائتمان ، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون إلى تلك الأموال .

---

[1])- ضياء مجيد الموسوي.**إقتصاد النقدي**، دار الفكر الجزائر،د.ط.د.ت.ص 05 .

[2])- طاهر لطرش .**تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر،ط2005، ص12.

[3])- منير ابراهيم الهندي.**إدارة البنوك التجارية**، مكتب العربي الحديث،إسكندرية، ط3 :1996.ص05 .

تعريف 3 : يعرف البنك التجاري أو بنك الودائع انه المؤسسة التي تتعامل في الدين أو الائتمان فهو يحصل على ديون الغير ويعطي مقابلها وعودا بالدفع تحت الطلب أو بعد اجل قصير، تقوم البنوك التجارية بقبول ودائع الأفراد وتتعامل في هذه الودائع حيث تتعامل في الائتمان بتقديمها القرض إلى للغير ولذلك يسميها الكثير من الاقتصاديين بنوك الودائع وهي لا تقوم بإقراض هذه الودائع الحقيقية وإنما تقوم باشتقاق عقود خطية لتزيد من حجم أرباحها [1].

تعريف 4 : يقصد بالبنوك التجارية التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محدد فتزاول عمليتها الممتثلة في[2] تمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطط التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا لأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

ولعلى ما يميز البنوك التجارية من غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية هو الخطر الذي تأثر به على الاقتصاد المتمثل في مدى قدرة هذه المصارف على خلق النقود سواء كان المصرف منفردا أو المصارف المجمعة والتي تعني ببساطة أن المصرف يقدم تسهيلات ائتمانية بدون أن يكون هناك حقيقة ودائع مخصصة ومقابلة لها وبالتالي قدرتها على تأثير في عرض النقود والطلب عليها في المجتمع وكذالك تفاعلها مع السياسات النقدية تأثرا وتأثير فيها .

ومن خلال التعارف السابقة يمكن تعريف البنك التجاري بأنه عبارة عن مؤسسة هدفها التجارة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض أو تعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة فهي إذا الوسيط بين رؤوس الأموال التي تبحث مجالات أو فرص الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على أموالها .

ومن خلال هذا يمكن أن نميز عدة خصائص للبنوك التجارية نذكر منها :

- تعتمد هذه البنوك على أموال ضخمة في تعاملاتها مقارنة برأسمالها .
- كثرة المتعاملين مع هذه البنوك من أفراد ومؤسسات بسبب نوع الخدمة المقدمة .
- إنها أكثر أنواع البنوك مخاطر في أداء نشاطها مما يجعلها تتحمل مسؤوليتها في إدارة الأموال.
- نظرا للتعامل هذه البنوك بشكل كبير بالودائع تحت الطلب والقروض القصيرة الأجل فهي معرضة كثيرا لمخاطر السيولة .

1)- جمال العمارة. **السياسة النقدية في النظامي الإسلامي والوضعي**، دار الخلدونية، الجزائر،ط2007.ص168.
2)- ضياء مجيد الموسوي. **نفس المرجع السابق**،ص05

المطلب الثاني : الخدمات التي يقدمها البنك التجاري وهيكلها التنظيمي [1]

1- الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية :

تقدم البنوك التجارية الآن العديد من الخدمات مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى والتي تتمثل هذه الخدمات في :

1.1 جذب الودائع وتقديم القروض: تقدم البنوك التجارية أنواع مختلفة من الودائع مثل الودائع تحت الطلب والودائع للأجل والودائع الادخارية وغيرها لجذب المدخرات سواء من الأفراد أو منشآت الأعمال – أوراق مالية ثانوية – كما تقدم القروض المختلفة إلى الوحدات الاقتصادية التي بحاجة إلى أموال من خلال شرائها لأسهم أو سندات –أوراق مالية أولية – ورغم إن خاصية جذب الودائع والإقراض تشترك فيها مؤسسات مالية أخرى مع البنوك التجارية مثل شركات التامين وصناديق الاستثمار، إلا أن البنك التجاري لديه القدرة على خلق الودائع من خلال إقراض الودائع الأولية إلى المقترضين ، أو استثمارها في سندات حكومية أو أسهم .

2.1 **تقديم مجال الادخار** :سواء للأفراد أو المنشاة الإعمال أو المنشات الحكومية وذلك من خلال تقديم عوائد جذابة على الودائع أو الأوراق المالية والتي تمثل نسبة كبيرة من أصول هذه البنوك .

3.1 **تقديم وسائل للدفع أو لشراء السلع والخدمات :** مثل الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية وتلعب البنوك التجارية دور هام في خدمات الدفع ، حيث تمر الأموال من خلال البحرية عبر المناطق الجغرافية المختلفة والحدود السياسية بالإضافة إلا أن الأفراد يفضلون دفع ما عليهم من الالتزامات واستحقاقات بطريقة مباشرة كما أن النظام ككل يعتمد على ثقة الجمهور في قبول الشيكات كوسيلة للدفع.

4.1 تقديم خدمات مالية عالمية : وذلك من خلال دخول البنوك التجارية في التمويل الدولي والتجارة ، فالبنك [2]التجاري يضمن الشركات المستوردة حتى يتم الاستيراد والتسويق المنتجات ، كما يمد البنك الشركات متعددة الجنسية بالقروض وتقديم النصيحة والتحليل الفني للأسواق كما يقوم ببيع وشراء الأوراق المالية أو النقد الأجنبي لحساب العميل .

5.1 **تقديم الخدمات الاستثمارية** : وذالك مثل الخدمات التي يقدمها بنك الاستثمار وهو التعهد بإصدار الأسهم وتصريفها للشركات المصدرة لها ، أو شرائها ثم إعادة بيعها ، بالإضافة إلى تقديم النصائح والمشورة بالنسبة للاستثمار في الأسواق وكانت القوانين من قبل تمنع البنك التجاري من ممارسة هذه المهام وذلك بغرض تقليل المخاطر التي تعرض لها البنك التجاري في حالة تعهد بإصدار أو بيع الأوراق

---

[1]) – محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام. **المؤسسات المالية**، دار الجامعية، الطبع، النشر، التوزيع ابراهمية، 1998، ص 215.

[2]) – منير ابراهيم الهندي.**مرجع سابق**.ص15.

المالية وحدوث مشاكل في تصريفها ،بالإضافة إلى ذالك فان البنوك التجارية تقدم أنواع أخرى مثل خصم أوراق تجارية وشراء وبيع العملات والأوراق المالية لحساب العملاء أو للبنك ذاته ، كما أنها تضمن مديونية الغير من خلال إصدار خطابات الضمان .

2- الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية :

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية ، وإنما يختلف هذا الشكل بالاختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على شكل التنظيم الذي يتخذه ويمكن تصور الهيكل التنظيمي لبنك التجاري من خلال تصور الإدارات التي يتضمنها وكذلك الوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذه الإدارة وهو ما يوضحه الشكل رقم -1- والذي يظهر في مجلس الإدارة على قمة الهيكل التنظيمي والملاك هم أصحاب الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة كما أن من حقهم التصويت بالنسبة للموضوعات التي تأثر على التنظيم ككل، أما المدير التنفيذي فيفوض إليه السلطة من رئيس مجلس الإدارة لدى القضاء على عملية البنك التي تتم من خلال الإدارات المختلفة وتتضمن كل إدارة عدد من الأقسام التي تتولى مهام و وظائف هذه الإدارة الرئيسية للبنك في أربع إدارات هي :

2-1 **إدارة القرض :** ترتكز هذه الإدارة أساسا على[1] تقديم الأنواع المختلفة من القروض و بالنسبة للبنوك الكبيرة الحجم لا يكون هناك قسم واحد للقرض وإنما يكون هناك قسم لكل نوع من أنواع القروض فمثلا قد يكون هناك قسم للقروض التي تقدم للشركات الكبيرة وقسم للقروض التي تقدم لأصحاب الخدمات المهنية المختلفة ، وقسم للقروض للمؤسسات المالية.

كما يتم تحليل طلبات القروض والائتمان من خلال متخصصين وذلك من أقسام خاصة وهي قسم تحليل طلبات الائتمان و قسم الكمبيالات التي يتم فيه توقيع العميل على أقساط القرض والفائدة وأخيرا قسم الشؤون القانونية وهو المسؤول عن رقابة عملية منح الائتمان والتأكد من إذعان البنك للتشريعات والقوانين.

2-2 **إدارة التمويل :** و مهمة هذه الإدارة في الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض والائتمان في تقديم القروض فمعظم الأموال التي يتم الحصول عليها خلال قسم الودائع بأنواعها المختلفة سواء جاريه أو لأجل أو ادخارية، بالإضافة إلى قسم البنوك الأخرى المتعاملة مع البنك التي يتم الحصول على الأموال فيه خلال المقاصة بين الشيكات و تقديم الخدمات الاستثمارية لهذا البنوك ،كما تشتمل هذه الإدارة على قسم الاستثمار الذي يختص بالاتجار في الأوراق المالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل وكذلك قسم التسويق الذي تقع عليه مهمة تسويق الخدمات المالية بالإضافة إلى تطوير هذه الخدمات أو تقديم

1)- محمد صالح الحناوي والسيدة عبد الفتاح عبد السلام، **نفس المرجع السابق** ، ص ص 217-218.

خدمات جديدة من اجل النمو والتوسع في المستقبل وأخيرا قسم الرقابة المحاسبية و الذي يتولى مراقبة السجلات المالية للبنك والتأكد من سلامة العمليات المحاسبية سواء بالنسبة للتدفق النقدي الداخل أو الخارج

2-3- **إدارة العمليات:** تتولى هذه الإدارة شؤون البنك والتسهيلات المادية التي يملكها والتي يستخدمها في عمليته اليومية مثل قسم حفظ السجلات وإجراءات التسجيل الخاصة بكل من الإيداعات أو المسحوبات وكذالك القروض للعديد من الأنواع المختلفة للعملاء بالإضافة إلى قسم الكمبيوتر أو نظام المعلومات، وكذلك قسم شؤون العاملين والذي يختص بحفظ السجلات الخاصة بالعاملين وبرامج تدريبهم كما تشمل هذه الإدارة على قسم للصرافة أو صرافة آلية أو بشرية وكذلك قسم الأمن وذلك للحفاظ على أموال المودعين وممتلكات البنك وأخيرا قسم إدارة النقدية والذي يتولى إدارة الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية سواء للإفراد أو منشات الأعمال.

2-4 إدارة الأموال المؤتمن عليها لدى البنك : تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء للإفراد أو منشات الأعمال بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض والائتمان وهي تقديم القروض بأنواعها المختلفة، ومن الأمثلة عن هذه الخدمات الأقسام التي تتولى إدارة الأموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو للأفراد أو منشآت الأعمال، وكذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك العينية المملوكة للعملاء مثل: الأراضي، المباني بالإضافة إلى القسم الخاص بتقديم خدمة الاتجار في الأوراق المالية لصالح العملاء وتقديم النصائح و الخدمات التسويقية لهم.

وهكذا نرى إن البنوك التجارية من خلال العديد من الخدمات التي تقدمها[1] و الوظائف التي تؤديها أصبحت مجالا خصبا للإدارة، حيث يقع على عاتق المديرين الآن إدارة هذه الوظائف بكفاءة وذلك نظرا لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد و توسيع نشاطه عن ذي قبل.

1)- نفس المرجع السابق ، ص 218- ص 220.

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي للبنك التجاري

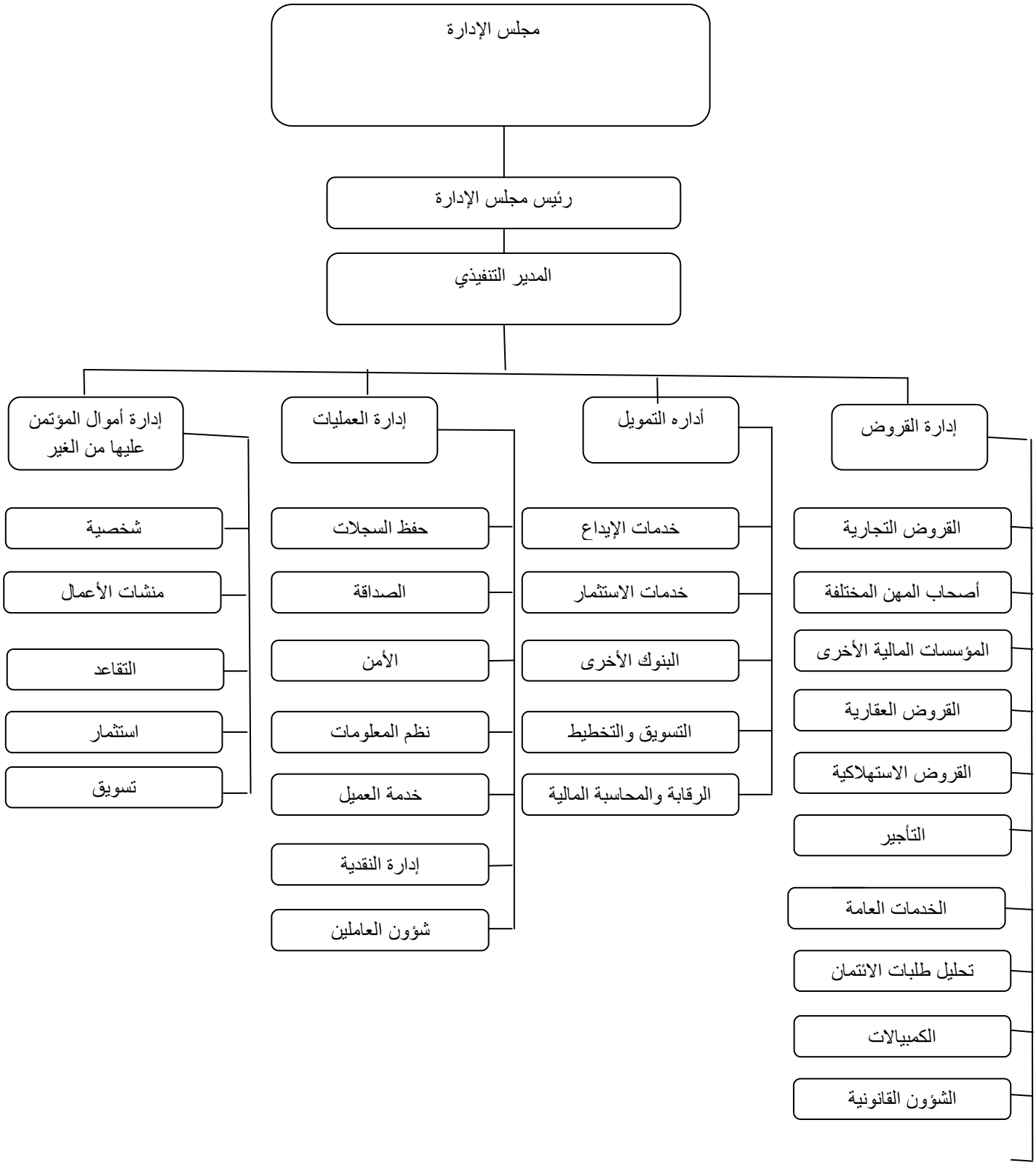

المصدر: محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام نفس المرجع السابق ص217 .

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية

- وظائف البنوك التجارية

تقدم البنوك التجارية مجموعه من[1] الخدمات المختلفة لزبائنها وهذا من خلال قيامها بعده وظائف منها النقدية و غير النقدية و يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى كلاسيكية وحديثة.

1- الوظائف الكلاسيكية:

يمكن إجماع هذا النوع من الوظائف التي يقدمها البنك التجاري في النواحي التالية:

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها الودائع التجارية الجارية منها والادخارية إذ تشكل هذا الودائع الجزء الكبير من موارد البنك التجاري والتي يمكن سحبها بواسطة شيكات.
- المساهمة في تمويل مشروع التنمية وذلك من خلال منح القروض والائتمان بصيغ مختلفة وبضمانات معينه للحصول على عائد مناسب من هذه العملية.
- التعامل بالعملات الأجنبية بيع وشراء الشيكات السيامية والحوالات الداخلية منها والخارجية.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة و صرف الشيكات المصحوبة عليها.
- توظيف موارد البنك التجاري على شكل القروض الممنوحة للعملاء واستثمارات المتعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال البنك وهي الربحية والسيولة والأمان.
- خلق النقود.

2- الوظائف الحديثة : تقوم الوظائف الحديثة على تقديم خدمات متنوعة وإبراز هذه الخدمات ما يلي:

- إدارة العمل والممتلكات للعملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية.
- منح قروض للإفراد في إطار تمويل الإسكان الشخصي.
- فتح دفاتر الادخار.
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير.
- وضع وسائل الدفع الحديثة تحت تصرف العملاء كخدمات البطاقة الائتمانية.
- تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعيشية لدى البنك التجاري بإيداع مبلغ الفواتير فيها.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

ويضاف إلى هاتين الوظيفتين الرئيسيتين للبنوك التجارية وظائف أخرى أهمها.

---

[1]) – عثمان فاطمة ، ساكو ستي، **المزيج التسويقي للبنوك التجارية**،مذكرة تخرج شهادة ليسانس في العلوم التسيير تخصص مالية، كلية علوم التسيير، جامعة معسكر ،2009-2010 ،ص 30.

- **وظيفة التوزيع** : في المجتمعات التخطيط الاقتصادي المركزي حيث يتم توسيع كافه الأموال اللازمة لإنتاج أو إعادته المتولدة من مصادر خارج المشروع نفسه عن طريق البنك التجاري و يتم ذالك عن طريق قرض ولا يوجد أي مؤسسه أخرى تزاول هذا النشاط في ظل هذا[1]ا النظام.
- **وظيفة الإشراف والرقابة:** تتولى البنوك التجارية في المجتمعات التخطيط الاقتصادي المركزي عمليه التوجيه الأموال في الأغراض التي رصدت لها والتأكيد من مدى تحقيق هذه الاستخدامات لأهداف المشروع المحددة مسبقا.

- أهداف البنوك التجارية:

يسعى البنك التجاري لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي تحقيق أقصى ربحية لتغطية ما يتحملة البنك من مخاطر و تجنب التعرض للنقص الشديد في السيولة لما لذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه وتحقيق اكبر قدر من الأمان للمودعين.

1 **الربحية:** يسعى البنك لتحقيق هدف زيادة ثروة مالكية عن طريق تحقيق أرباح ملائمة أي لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وأرباح غير معدة للتوزيع.

ولكي يحقق البنك هذه الأرباح فعليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من[2] المصادر المختلفة وان يخفض نفقاته لان الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الإجمالية بحيث أن الإيرادات الإجمالية للبنك تكون من نتائج عمليات الاقتراع و الاستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله، أما نفقات البنك فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية، والفوائد التي يدفعها الإفراد لديه بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله ، والقروض التي يعجز عن استعدادها وتتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق اكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته المختلفة ويسعى البنك إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق التقليل نفقاته من ناحية وعن طريق اكبر إيراد إجمالي ممكن من ناحية أخرى.

2- السيولة: تمثل الجانب الأكبر من موارد البنك التجاري[3] المالي في ودائع تستحق عند الطلب و من ثم ينبغي أن يكون البنك التجاري مستعد للوفاء بها في أي لحظة وتعد هذه من أهم السيمات التي تميز البنوك التجارية عن منشات الأعمال الأخرى في الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فان مجرد إشاعة عدم توفير السيولة كافيه لدى البنك التجاري كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين ويندفعون فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك إلى أزمة سيولة

---

2)- ناظم الشمري، **المصارف و النظرية النقدية** ،الطبعة (1) 1999 ص 174.

3)- مصطفى رشيد شيحة، **الاقتصاد النقود والمال**، الطبعة (6) 1996 ،ص 195.

وبالتالي الإفلاس وفي هذا الصدد نذكر على سبيل المثال بنك انثرا اللبناني الذي أضطر على التوقف عن الدفع المودعين وأقفل أبوابه[1] في 14 نوفمبر 1966 ودلك نتيجة للزيادة المفاجأة لعمليات سحب الودائع التي لم يتمكن البنك في مواجهتها لما لديه من موارد نقدية.

3- الأمان: يتسم رأس المال للبنك التجاري بالصغر إذا ما لا تزيد نسبته على صافي الأصول عن ناقص 10- وهذا يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم لتمويل الاستثمارات. فالبنك التجاري لا يستطيع أن يستوعب الخسائر التي تزيد عن قيمه رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك تؤدي إلى ضياع أموال المودعين وبالتالي إعلان إفلاس البنوك.

وتفرض السيمات المشار إليها أنفا في وصول البنك التجاري إلى تحقيق ثلاث أهداف: الهدف الأول لتحقيق أقصى ربحية ممكنة من خلال زيادة الإيرادات، أما الهدف الثاني فيتمثل في تجنب تعويض لنقص الشديد في السيولة لما ذلك من تأثير على ثقة المودعين وأخيرا الهدف الثالث والذي يتمثل في تحقيق اكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين.

1)- ناظم الشمري ، مصطفى رشيد شيحة، **نفس المرجع السابق**، ص 175.

المبحث الثاني : ماهية دراسة الجدوى المالية

لعل من الضروري الإشارة إلى إن دراسات الجدوى المالية تعتمد في تحليلاتها وإجرائها على نتائج دراسات الجدوى الأخرى في إطار العلاقات المتدخلة التي تربط بين دراسة الجدوى المختلفة للمشروع.

المطلب الأول : مفهوم دراسة الجدوى المالية

تهتم بدراسة الجدوى المالية مقياس ربحية المشروع من الناحية التجارية إلى جانب تحديد مصادر التمويل والهيكل التمويلي المقترح للمشروع وتقيس دراسة الجدوى المالية الربحية المتوقعة للمشروع من وجهة نظر المستثمر، وتتوقف هذه الدراسة على نتائج كل من الدراسة التسويقية (التي يتحدد من خلالها حجم و قيمة المبيعات المتوقعة) والدراسة الفنية والهندسية (التي يتحدد من خلالها عناصر و قيمة كل من التكاليف الاستثمارية و تكاليف الإنتاج) وتساعد دراسة الجدوى المالية المستثمر اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في المشروع المقترح محل الدراسة من عدمه، ولتسهيل ذلك القرار يجب ترتيب كل من تكاليف الاستثمار وتكاليف الإنتاج والإيرادات المتوقعة بشكل واضح باعتبار أن الربحية الخاصة لأي مشروع تعتمد أساسا في النهاية على حجم وهيكل الإنفاق الاستثماري، وتكاليف الإنتاج والإيرادات إلى جانب توقيت هذه العناصر.[1]

تسعى دراسات الجدوى المالية إلى إجراء عملية جدولة للنتائج التي يتم الحصول عليها من دراسات الجدوى الأخرى إي وضعها في شكل جداول وتحليلات معينة حتى يتسنى الوصول إلى إبراز الإيرادات المالية و التكاليف التي يتحملها أصحاب المشروع في مقابل الحصول على تلك المنافع ولذلك فإن أهم نتائج تلك الجداول والتحليلات المالية هي الوصول إلى جدول التدفقات النقدية التي يعطي في نهايته صافي التدفقات النقدية للمشروع عبر عمر المشروع حيث يكون الأساس لتقييم المشروع الاستثماري من وجهة النظر المستمر الفرد و الجهات المانحة و الممولة للمشروع وهذا الجدول يمكن التواصل من خلاله إلى ما إذا كان المشروع له جدوى مالية من عدمه وتوقف الإجابة على النتائج التي يتم التوصل إليها و التي توضح ما إذا كان صافي التدفقات النقدية بالموجب والسالب عبر عمر الاقتصادي للمشروع ولن يأتي ذلك إلا من خلال تحليل وبيان مختلف تدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع.

بالإضافة إلى دراسات الجدوى المالية على بحث حول هيكل تمويل المشروع الهيكل التمويلي الأمثل. عليها البعض أحيانا دراسات الجدوى التمويلية للمشروع نظرا لأهمية هذا الجانب لأي مشروع استثماري[2].

---

[1])- عاطف وليم أندراوس،**دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات (الأسس -القواعد-الخطوات-المعايير)**،دار الفكر الجامعي، 2006 ،ط1 ص 262.

[2])- عبد المطلب عبد الحميد،**دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**،الدار الجامعية2000 ، ص217- ص218.

المطلب الثاني: أهداف دراسة الجدوى المالية

تهدف دراسة الجدوى المالية إلى تحديد مدى مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، وذلك من خلال إعداد التقديرات عن إيرادات المشروع من ناحية ، و التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل من ناحية أخرى على مدى العمر الإنتاجي للمشروع ، وتسعى للتأكد من قدرة مشروع- من خلال التدفقات النقدية الصافية- على استرداد تكلفة الاستثمارات الرأسمالية التي يتحملها المستثمر وخلال فترة الاسترداد مقبولة ، وقدرة المشروع على تحقيق التوازن بين الاحتياجات المالية اللازمة ومصادر الحصول عليها.[1]

كما تهدف دراسة الجدوى المالية إلى التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروع في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة وذالك من خلال :[2]

1.تحديد مصادر الحصول المشروع على الموارد المالية المختلفة، مع تحديد تكلفة الحصول عليها.

2. تقدير التكلفة لكل هيكل تمويلي معين.

3. الاختيار بين الهياكل التمويلية المختلفة بما يحقق هدف المشروع بشكل أفضل من حيث تحديد قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية، وذلك بما يحقق المرونة والتي تعني القدرة على تطويع الهيكل المالي للمشروع لاحتياجاته التي تنشأ من الظروف المتغيرة ، ومن أوجه المرونة هي مقدرة المشروع على توفير السيولة اللازمة لعمل المشروع ولمواجهة جميع التزاماته.

وتهدف دراسة الجدوى المالية إلى مساعدة المستثمر في اتخاذ القرار بشان الاستثمار في المشروع المقترح محل الدراسة من عدمه، كما تهدف دراسة الجدوى المالية من خلال إعداد القوائم المالية التقديرية للمشروع إلى تحقيق غايتين هما:[3]

1 التخطيط المالي للتكاليف الكلية للمشروع الاستثماري.

2 الرقابة على تنفيذ المشروع الاستثماري والمتابعة بالمقارنة بين النفقات الاستثمارية المنفقة ونظيرتها المقدرة في القوائم المالية للمشروع الاستثماري.

---

[1]- نعيم نمر داوود ،**راسة الجدوى الاقتصادية** ،(دار البداية ، الأردن ، 2011) ،ص 97.

[2]- مدحت القريشي ، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية**،(دار وائل للنشر ،الأردن، 2009) ،ص 32 .

[3]- أمين السيد احمد لطفي، **دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية**، مرجع سابق ،ص 29.

المطلب الثالث : أهمية دارسة الجدوى المالية

1-بالنسبة للفرد المستثمر

تتمثل أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للفرد في:

– تقديم بيانات عن الفرص الاستثمارية المتاحة والتمكين من دارستها والحكم عليها والمساهمة في ترسيخ ثقافة اقتصادية مالية تجعل المستثمر الفرد مدركا للعوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي؛[3]

– تعتبر دارسات الجدوى الأداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد حيث تساعد المستثمر على اختيار أفضل البدائل؛

– تجنب المستثمر المخاطرة وتستبعد المجالات التي لا عائد للاستثمار فيها وتحدد مدى العائد من المشروع المختار؛[1]

– تعطي دارسات الجدوى فرصة التفاعل بين المختصين إذ تساهم في توسيع مداركهم، واكتمال معارفهم ومن ثم تضييق الفجوة والاختلاف في وجهات النظر عند مناقشة المشروع في محل الدارسة؛

– تعتبر النتائج والمعلومات التي تقدمها دارسات الجدوى للمستثمر الفرد مرشدا خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المشروع حيث يمكن الرجوع لها دائما في مختلف مراحل التنفيذ.

2-بالنسبة للمشروع:

– تستخدم دارسات الجدوى التحليلات الحسابية التي تساعد إلى حد كبير في اختيار مدى قدرة المشروع على تحمل مخاطر التغير في كثير من المتغيرات، وما إذا كانت ستؤثر إيجابيا أو سلبيا على اقتصاديات المشروع عبر عمره؛

– تساعد في الوصول إلى الهيكل التمويلي المناسب للمشروع الذي يعطي أكبر عائد بأقل تكلفة، وبالتالي تساعد في تخفيض تكاليف التمويل وترشيدها؛[2]

– تساعد في الوصول إلى هيكل التكاليف الأمثل للمشروع والمتوافق مع الحجم الأمثل له بل وتوظف الإمكانيات البديلة لتنفيذ المشروع.

3- بالنسبة للبنك:

تساعد دارسة الجدوى البنك للتعرف على ظروف وأحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع من خلال المعلومات المتاحة ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك أوجه تشابه كثيرة بين أساليب التحليل الائتماني التي يقوم بها البنك لغرض منح الائتمان المصرفي وأساليب التحليل في دارسات الجدوى الاقتصادية، والتي تتقاطع كلاهما في الوصول إلى قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة، لهذا فالبنك لا يكتفي بالنظر إلى المعلومات التاريخية حول نشاط العميل ولكن يلجأ

---

[1])– فايدي كمال، **التقويم والتمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة – الجزائر، 3119 ، ص39 .

[2])– .بريبش سعيد، بشكر الهام، بن علي سمية، **نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية والتطبيق**، بدون معلومات أخرى، ص3

إلى استخدام أساليب التحليل التي تهتم بالمستقبل مثل الموازنات التقديرية وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وبذلك تفيد دارسة الجدوى في تحجيم المخاطر عند اتخاذ قرارات الإقراض في المستقبل وترفع

من درجة التأكد من إمكانية استرداد القرض في مواعيده .[1]

4- بالنسبة للدولة :

إن القيام بتنفيذ بعض الفرص الاستثمارية دون القيام بدارسة الجدوى يترتب عليه ضياع الموارد الاقتصادية، وأمام الحاجيات المتزيدة لأفراد المجتمع تساهم دارسات الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك لتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة على المستوى الكلي ويتم ترتيب تلك الفرص حسب أهميتها وأولويتها، كما أن اختيار المشاريع ذات النفع العام من طرف الدولة يستوجب تطبيق أسلوب يساعد على المفاضلة بين المشاريع من خلال مجموعة من المعايير توفرها دارسات الجدوى، وتعمل أيضا على تحديد علاقة المشروع محل الدارسة بغيره من المشاريع الأخرى لضمان تجانس الأهداف المحددة في الخطة التنموية، وتشترط الدولة أيضا ترخيص بإقامة أي مشروع التأكد من أن الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع أقل ما يمكن، وأن المنافع والعوائد الاجتماعية التي يحققه المشروع أكبر ما يمكن، ومع التسارع الذي يشهده العالم اليوم في الميدان التكنولوجي تتزايد بدائل التكنولوجيا في أساليب وطرق الإنتاج، وهذا ما يرفع من درجة المنافسة بين المشاريع، وهنا تتعاظم أهمية دارسات الجدوى والإقبال عليها خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تجد صعوبات في تسويق منتجاتها في مثل هذه الظروف.

[1])- تمجغدين نور الدين، **دارسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكاليات العلمية**، مجلة الباحث في العلوم الاقتصادية والتجارية 3161، ص - 319 :وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر، العدد3113 ،9

خاتمة الفصل الأول :

- تحتاج دراسة الجدوى المالية داخل البنوك التجارية إلى مجموعة من الإجراءات و الطرق العلمية التي تتوافق مع طبيعة المشروع ودراسة وتحليل رأس ماله .

وبالتالي تختلف طرق العمل في كل مشروع ويستدعي ذالك بالطبيعة متخصصين في الاقتصاد والمحاسبة و الإحصاء وإدارة الإعمال وبحوث العمليات و الهندسة والحاسوب الآلي والقانون .

تعتبر دراسة الجدوى المالية من أساسيات اتخاذ القرار لاستثماري بالنسبة للبنوك بقبول أو رفض مشروع ما بالإضافة إلى معرفة تكلفة المشروع والتي من خلالها الاعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب لتحقيق أهدافها .

الفصل الثاني

انعكاسات الجدوى المالية
على القرار الاستثماري في إطار التنمية المحلية

مقدمة الفصل الثاني :

إن من الضروري الإشارة إلى دراسات الجدوى المالية وتقييم المشروعات التي أصبحت في الوقت الحاضر إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي ، و المنهجية الفعالة للإدارة الإستراتجية للمشروعات في مختلف الأنشطة والتي تمكن من النظر إلى المستقبل بفكر استراتيجي يؤدي إلى صنع القرارات الاستثمارية على مدى العمر الافتراضي للمشروع بأقل درجة من المخاطر .

ولكي تتحقق التنمية المحلية لابد من توافر المقدار الكافي للمشاريع الاستثمارية فكلما زادت الدراسات المالية للمشاريع الاستثمارية كلما حققت المزيد من التنمية المحلية ، وفي هذا الصدد سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : دور دراسة الجدوى المالية في توجيه القرارات الاستثمارية

المبحث الثاني : دور الجدوى المالية في خدمة التنمية المحلية .

المبحث الأول: دور دراسة الجدوى المالية في صناعة القرار الاستثماري

لعل المتأمل في تحليلات الخاصة بالمفاهيم الأساسية لدراسة الجدوى الاقتصادية، يكتشف إن دراسة الجدوى المالية هي دراسة الأكثر أهمية، والقاعدة الأساسية التي يتم على أساسها صناعة واتخاذ القرارات الاستثمارية.

المطلب الأول :مفهوم القرار الاستثماري : يستمد مفهوم القرار الاستثماري على مبدأ الرشادة ألاقتصادية التي يقوم عليها علم الاقتصاد أساسا حيث من المفترض إن يتسم متخذ القرار الاستثماري بالقدرة على حسن التصرف في الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن والتي يكون لها استخدامات عديدة، بحيث يصل إلي توظيف واستثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع الذي يعطي اكبر عائد ممكن على الاستثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع الذي يعطي اكبر عائد ممكن على الاستثمار أخدا في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة والمضحى بها.[1]

ومن هنا يمكن القول إن القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار المشروع الاستثماري الذي يعطي اكبر عائد من بين بديلين أو أكثر وذلك بناءا على عملية تقييم و دراسة جدوى مالية وفق عدة معايير تنتهي باختبار قابلية هذا المشروع للتنفيذ في إطار منهجي معين، وفقا لأهداف و طبيعة المشروع الاستثماري.

المطلب الثاني : أسس صناعة قرار استثماري : وتتمثل في ما يلي

2. 1 التدفقات النقدية بدلا من الإيرادات والمصاريف: يتوقف تقييم مشروعات الاستثمار على مقارنة التكلفة والمنافع ولكن السؤال دائما هو؟ هل تكون المقارنة بين المصاريف والإيرادات أو بين التدفقات النقدية الخارجة وتدفقات الداخلة، ما هي البيانات الملائمة لصناعة القرار الاستثماري؟ هل الإيرادات والمصاريف طبقا لمبدأ الاستحقاق المحاسبي أم المقبوضات و المدفوعات ؟ (التدفقات النقدية التي تشير إلى المفهوم الحركي) .

يتفق معظم أساتذة وخبراء تقييم المشروعات الاستثمارية في أن البيانات الملائمة لصناعة القرار الاستثماري تكون على أساس التدفقات النقدية(الداخلة و الخارجة) بدلا من الإيرادات والمصاريف، على أساس أن الإيرادات والمصاريف بالمفهوم المحاسبي تتم طبقا لمبدأ الاستحقاق بصرف النظر عما إذا كانت الإيرادات قد تم تحصيلها، وبصرف النظر عما إذا كانت المصروفات قد تم دفعها فعلا، إن مبدأ الاستحقاق هنا يتجاهل مبدأ الفرصة البديلة نتيجة عدم تحصيل الأموال، كما يتجاهل مبدأ التفضيل

[1]- عبد المطلب عبد الحميد،**دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**،الدار الجامعية2000 ، ص.37.

الزمني أو القيمة الحالية للنقود فقيمة المبيعات التي تم تحصيلها تختلف – من وجهه نظر ماليه – عن قيمه المبيعات التي لم يتم تحصيلها والمبالغ المدفوعات اليوم تختلف قيمتها عن المبالغ المدفوعة غدا بسبب السابق .

وعلى ذلك فإن الاعتماد على التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية لخارجة أكثر ملائمة من وجهه النظر الاستثمارية من الاعتماد على الإيرادات والمصاريف.[1]

2. 2 التفضيل الزمني أو القيمة الحالية ومعدل الخصم:

ينفق الإنسان جزء من دخله في شراء أصول منتجة: أصول تولد دخل في المستقبل والسؤال هنا كيف يوزع إي إنسان رشيد دخله بين الاستهلاك الجاري وبين الاستثمار؟

يستمد الاستثمار قيمته من إمكانية الحصول على دخل اكبر وبالتالي استهلاك اكبر في المستقبل، وبالتالي فان قرار الادخار/ الاستهلاك الذي يتخذه أي فرد هو في الحقيقة اختيار الاستهلاك بين فترات مختلفة من الزمن وبالتالي فان المسالة كلها ترجع إلى مفهوم التفضيل الزمني أو القيمة الحالية، فدينار اليوم لا يساوي دينار العام القادم، ومعدل التفاصيل الزمني أو معدل الخصم هو معدل العائد الذي يقبله الفرد لكي يحجم عن الاستهلاك ويستثمر عند مستوى معين.[2] من المعروف إذا كنا نستثمر دينار واحد في اليوم و نحصل على 1.1دينار في السنة القادمة، فان 1.1 دينار الذي نستعمله بعد سنة من الآن يعادل دينار واحد نستلمه اليوم لذلك فان الدينار واحد بعد العام له قيمة حالية تساوي ($\frac{1}{1.1}$)ويعادل0.910 دينار في الحالة كون سعر الخصم (معدل الفائدة هو10 % وعلى نفس المنوال فان الدينار الواحد نستلمه بعد 15 سنه له قيمة حالية تساوي:

($\frac{1}{(1+0.1)^{15}}$)= 0.24 دينار

وعليه فبدلا من إن نضرب لكل سنة ب(i+1) كما نفعل مع حسابات الفائدة المركبة فإننا نقسم بالمقدار المذكور لنحصل على القيمة الحالية وهكذا فان معامل الخصم هو عبارة عن مقلوب معدل الفائدة المركبة، و بالصيغة العامة فان القيمة الحالية للمبلغ A الذي نحصل عليه في n من السنين هي:

$A = \frac{A*}{(1+i)}$ **حيث:**

[1])- عاطف جابر طه عبد الرحيم، **دراسات الجدوى (التأصيل العلمي و التطبيق العلمي)**، الدار الجامعية الابراهمية،الإسكندرية، ص222- 223.

[2])- **المرجع السابق** ،ص ص 224- 225.

A :القيمة الحالية للمبلغ، *A:القيمة بعد N من السنين،i :معدل الفائدة.

وعليه فان $\frac{1}{(1+i)}$ هو معامل الخصم[1]

2- 3 تكلفه الفرصة البديلة بدلا من التكلفة المحاسبية:

عندما نذكر كلمة تكاليف أو تكلفة يتبادر إلى الذهن التكاليف المدفوعة، أو التكاليف المحاسبية. ولكن في صناعة القرار الاستثماري فان تكلفة الفرصة البديلة هي التكلفة الواجب استخدامها، وليست التكلفة المحاسبية فما هي تكلفة الفرصة البديلة وكيف يتم احتسابها وكيف تستخدم؟

تكلفة الفرصة البديلة مفهوم اقتصادي (وليس محاسبي) يعبر عن المكاسب التي كان من الممكن الحصول عليها لولا الارتباط بعمل معين فهي المكسب التي ضاعت نتيجة رفض البديل الأخر.

فالفرصة البديلة هي المكاسب التي ضاعت أو التضحية التي تمت نتيجة القرار الحالي، فتكلفة الفرصة البديلة لاستخدام آلة إنتاج سلعة معينة هي التضحية بالمكاسب التي كان من الممكن تحقيقها لو تم استخدام الآلة لإنتاج سلع أخرى، وعلى هذا الأساس ينظر للتكلفة على أنها أقصى منافع كان من الممكن الحصول عليها. فان المنافع التي قد تضيع نتيجة الالتزام بقرار معين تعتبر من التكاليف.

وبالنسبة للمستثمر فان التكلفة الفرصة البديلة تكون ببساطة هي معدل العائد الذي كان من الممكن الحصول عليه في مشروع استثماري أخر يحمل نفس درجه المخاطرة[2]

2- 4 تحقيق أقصى قيمة للمشروع في تقييم المشروعات: من أجل تحقيق أقصى قيمة للمشروع يجب تحديد أولا كل من:[3]

2- 4- 1: تحديد معدل العائد المطلوب: يشير مصطلح معدل العائد المطلوب بصفة عامة إلى معدل الخصم الملائم، وعادة نقوم بحساب معدل العائد المطلوب عن طريق قياس تكلفة التمويل والتي تعبر على معدلات العائد المطلوبة التي يتوقعها كافة الأطراف المساهمة في هيكل التمويل سواء كانوا الدائنين أم المساهمين، و يمكن تقسيم تكلفة التمويل كمعدل مطلوب للعائد إلى معدلين :

[1])- مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص 84- 86.

[2])- عاطف جابر طه عبد الرحيم ، **مرجع سابق**، ص ص 225- 226.

[3])- أمين السيد احمد لطفي، **تقييم المشروعات الاستثمارية للمحاكاة، باستخدام مونت كارلو**، مرجع سابق ،ص ص 34 37.

معدل العائد الخالي من الخطر: وهو عبارة عن المعدل الذي يساوي معدل الفائدة خالي من الخطر مثل العائد الذي يمكن الحصول عليه من السندات الحكومية لان عائده مضمون ويمكن الحصول عليه بدون خطورة.

- **معدل يعبر عن علاوة مقابل العائد:** حيث يغطي ذلك المعدل أو العلاوة كل المخاطر التمويل ومخاطر التشغيل ويقصد بمخاطر التشغيل بأنها مقدار التغيير في الإرباح الناتج عن التغيير في نشاط المؤسسة، أما مخاطر التمويل فهي عبارة عن مقدار التغيرات المتزايدة في العوائد نتيجة للاستخدام المتزايد للتمويل بالاقتراض أو إصدار الأسهم الممتازة.

إن معدل العائد الخالي من الخطر يعتبر معدل عاما للجميع المشاريع ومن ثم ترجع الاختلافات في التكلفة التمويل بينها نتيجة المعدل الثاني الذي يمثل علاوة الخطر، وتجدر الإشارة إلى نقطة أساسية وهي أن تحديد معدل العائد المطلوب أو معدل الخصم الملائم الذي يستخدم في خصم التدفقات النقدية من اجل توصل إلى قيمتها الحالية.

2- 4- 2 تحديد معدل العائد المتوقع: تقوم عملية تقييم المشروعات الاستثمارية على مبدأ مهم هو إنتاجية رأس المال والتي يتم قياسها باستخدام معدل العائد المتوقع(عائد الاستثمار المتوقع) الحصول عليه خلال فترة زمنية مقبلة، ولا يمكن حساب معدل العائد بشكل حقيقي إلا إذا اخذ في الحسبان الوقت الذي حدث فيه إنفاق المبالغ الاستثمارية المبدئية، والوقت الذي تم الحصول على العوائد الناتجة عن المشروع، ويمكن حساب معدل العائد الذي يتوقع الحصول عليه عن طريق مؤشرات ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية والتي سنتطرق إليها لاحقا.

❖ إن تحقيق أقصى قيمة للمشروع كهدف تشغيلي معنى عمليا احد أمرين[1]

- إن تزايد القيمة الحالية للعوائد الحدية المتوقعة عن القيمة الحدية للاستثمار المطلوب، على أساس إن هذه القيمة الحالية تم خصمها بمعدل العائد المطلوب(تكلفة التمويل)، فهذه الزيادة إضافة لقيمة المشروع.
- أن يزيد معدل العائد المتوقع عن معدل العائد المطلوب: فهذه الزيادة معناها زيادة قيمة المشروع.
- ولذلك فانه يمكن القول انه لابد من أن يكون:

[1])- عاطف جابر طه عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص ص 226- 227.

معدل العائد المتوقع ≤ معدل العائد المطلوب

بمعنى أن معدل العائد المتوقع الممثل لعائد الاستثمار يجب أن يزيد أو على الأقل يجب أن يكون مساويا لمعدل العائد المطلوب الممثل لتكلفة التمويل من اجل تحقيق هدف تحقيق أقصى قيمة للمشروع.

المطلب الثالث: دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري

حظي موضوع الجدوى الاقتصادية بالاهتمام الكبير في تحقيق الاستخدام و التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، فهناك علاقات وثيقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية وطبيعة القرار الاستثمارية ، فكلما اعتمد القرار على دراسات شاملة ودقيقة وموضوعية وعلمية ، كلما كانت القرارات أكثر نجاحا وأمنا في تحقيق الأهداف .

I. القرارات الاستثمارية في ظل ظروف التأكد

وفي ظل حالة التأكد التام يكون أمام متخذ القرار معلومات كاملة بشأن ما سيحدث في المستقبل ولهذا تظهر تقديراته بالنسبة للتدفقات النقدية بقيم واحدة وهناك العديد من المعايير التي تم وضعها في هذه الحالة إذ يمكن التميز بين نوعيين من الأدوات : الأدوات المرتكزة على المر دودية والأدوات المرتكزة على التحيين (Actualisation)

وهناك من يضع تقييم أخر لهذه المعايير متمثل في :

1- معايير لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للنقود (الأساليب التقليدية)

تعتبر هذه المعايير من ابسط وأقدم طرق تقييم البدائل الاستثمارية وأكثرها شيوعا، وهذه الطرق لا تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير القيمة الزمنية للنقود وهي تتضمن معيارين هما :

أولا : معيار معدل العائد المحاسبي (TRC)

وهو عبارة عن صافي الربح إلى رأس المال المستثمر ، ويقصد بصافي الربح بعد طرح كل أنواع التكاليف و الأقساط و الإهتلاكات ، وتتميز هذه الطريقة بسهولة عمليات احتساب الربح وبأساليب محاسبية متعددة ، ويقاس معدل العائد المحاسبي للمشروع الاستثماري كما يلي[1] :

معدل العائد المحاسبي = (متوسط صافي الأرباح المحاسبية / متوسط قيمة الاستثمار	(1-1)

ويطلق كذلك على متوسط صافي الأرباح المحاسبية متوسط صافي الربح بعد الضريبة، وفي حالة تعدد المشاريع يختار المشروع ذو معدل العائد المحاسبي الأكبر.

ثانيا : معيار فترة الاسترداد (DR)

ويقصد بها تلك الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد جميع الأموال التي أنفقت على المشروع من خلال ما يولده من تدفقات ، ويعتبر هذا المعيار من ابسط المعايير وأكثرها استخداما في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية ، وعند المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية يتم اختيار المشروع الذي يحقق أفضل فترة استرجاع أو استحقاق ، أما عندما تكون عند اختيار مشروع واحد فانه يمكن قبول هذا المشروع وفق هذا المعيار إذا كانت فترة الاسترجاع أقل من فترة الاسترداد القصوى المطلوبة والمحددة سابقا من قبل المستثمر .[2]

وغالبا ما يتم حساب فترة الاسترداد وفق حالتين وذالك نتيجة للتدفقات النقدية السنوية الداخلية وتتمثلان في :

1) في حالة ثبات التدفقات النقدية :

وتقوم هذه الطريقة على افتراض انه إذا كانت التدفقات النقدية الداخلة متساوية من سنة لأخرى وتحسب بالمعادلة التالية :

$$DR=\frac{I0}{CFt}$$

[1])- سلمان أللوزي، يوحنا عبد آل أدم ، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقيم كفاءة أداء المنظمات**، طبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2005 ص 132 .

[2])- إسماعيل إبراهيم جمعة ، زينات محمد محرم ، صبحي محمود ، **المحاسبة الإدارية -نماذج بحوث العليا في اتخاذ القرارات** ، الدار الجامعية للنشر و الطبع و التوزيع ، مصر 2002 ، ص236.

I_0 = تكلفة الاستثمار الأصلية

DR = فترة الاسترداد

CFt = التدفقات النقدية التي يحققها المشروع

2) في حالة تغير التدفقات النقدية :

يتم في هذه الحالة حساب فترة الاسترداد بطريقة تجميعية ، أي على أساس تجميع التدفقات النقدية الصافية التي يحققها المشروع للوصول إلى مبلغ الاستثمار الأولي ، وعنده تكون السنة هي الفترة اللازمة لكي يسترد المشروع رأس ماله .

حيث يجب أن تستعمل هذه الطريقة بكل حذر فهي مفيدة عندما تكون المؤسسة بحاجة للتمويل وهذا ما يجعل الإدارة تهتم بالاسترجاع السريع للأموال .

المبحث الثاني: دور الجدوى المالية في خدمة التنمية المحلية

المطلب الأول: التعريف بالتنمية المحلية

لقد تعددت الكتابات و التعريفات التي تبحث في هذا المفهوم ، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة وكما أوضحنا ذلك سابقا حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عمليه مجمعة متعددة الإبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في الجوانب ألاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الخ.. بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية، أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي وفي ظل هذا التطور في فكر التنمية تطور مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني ، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية ،كما إن الجهود الحكومية بالإضافة الجهود الذاتية و المتمثلة في المشاركة الشعبية تلعب دورا كبير في تحقيق التنمية المحلية.

وفي هذا الإطار يمكن إن نعرف التنمية المحلية في ابسط معانيها على أنها العملية بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء مستويات المجتمعات المحلية و الوحدات ألاقتصاديه والاجتماعية ثقافيه وحضاريا من منظور تحسين نوعيه الحياة سكان تلك التجمعات المحلية في إي مستويات الإدارة المحلية في منظومة شامله ومتكاملة .[1]

وفقا لهذا التعريف يرى الدكتور عبد المطلب عبد الحميد التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسين أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية التي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركه الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم و نوعيه الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية إما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات المشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس المشاركة.

وعرفها قزافيه قريفي (Xavier griffer) بأنها مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية داخل الإقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم.[2]

---

[1])- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2001 ،ص 13.

[2])- Xavier Griffer ,territoires de France : les enjeux économiques sociaux de la décentralisation , Ed, Economeca paris,1984,p146

وبالنظر إلى هذا التعريف فهو يعبر على إن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة إقليم يشمل الجوانب ألاقتصادية و الاجتماعية و يعمل على تعبئة طاقات ذلك الإقليم استغلال إمكانياته و موارده.

كما يرى الدكتور احمد رشيد بان التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجيهات عامة لإحداث التغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول.[1]

وبالنظر إلى هذا التعريف الذي يعتبر إن التنمية المحلية هي عبارة عن سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمواطن وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي جون سواء كما إن التنمية المحلية بهذا المعنى هي عملية شاملة فهي ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية كما إن التنمية في إي جانب من جوانبها هي عملية متكاملة في التنمية المحلية وان كانت تبدو اقتصادية في إطاره العام إلا إن هدفها اجتماعي وهذا ما يؤكد على أن التكامل بين الجوانب ألاقتصادية و الجوانب الاجتماعية وحتمي و ضروري ولا يقتصر التكامل على الجوانب المادية فقط ذلك انه لا بد وان يواكب التغيرات المادية تغيرات غير مادية تتمثل في ترشيد السلوك وترسيخ القيم لدى المواطنين وأيضا محاربة التقاليد السيئة التي تقف حجر عثرة أمام التقدم في كافة مجالات الحياة.

ويرى الأستاذ آرثر دونهام (Arthur durham) بأن التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع و تنميه قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي و التوجيه الذاتي لشئنه ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية و الأهلية.[2]

من خلال هذا التعريف يبين لنا الأستاذ آرثر دونهما بان التنمية المحلية تتحكم فيها عناصر هامة تتمثل في ضرورة وجود برنامج مخطط يشمل حصر لكافة احتياجات الإفراد كما يفتح المجال المشاركة الشعبية والجماهيرية وذلك انجاز مشاريع التنمية المحلية ضرورة توفير مساعدات فنيه وإعانات مالية تقدمها السلطات المركزية تلك الجماعات المحلية مثل دعمها بالمعدات والأجهزة بالأموال التي لها دور في عمليه دعم التمويل المحلي.

---

[1])- أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر،1986 ، ص 16.

[2])- مصطفى الجندي ،**الإدارة المحلية وإستراتيجيتها ،منشاة المعارف**، الإسكندرية ،مصر،1987 ،ص 132.

كما عرفها الأستاذ ويفر كالأتي التنمية المحلية تعني بكل بساطه استعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من اجل تلبية حاجياتهم الخاصة مكونات هذه الحاجيات تتمثل في ثقافة المنطقة السلطة السياسية و الموارد ألاقتصادية[1]

من خلال النص إلى هذا التعريف الذي يشير إلى تضافر الجهود المحلية لسكان المنطقة من اجل تحقيق التنمية المحلية بكل جوانبها الثقافية و ألاقتصاديه و السياسية الخ .. دون التركيز على جانب من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار إن التنمية المحلية هي كلا متكاملا لكافه جوانب مجالات الحياة

وفي إطار مفهوم التنمية المحلية دكتور فاروق ذاكي بان التنمية المحلية هي تلك العمليات توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال ألاقتصاديه و الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياه ألامه و مساعدتها على ألمساهمه التامة في التقدم القوم و تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي والمساهمة في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[2]

بالنسبة لهذا التعريف انه يتناول فكره أساسية تنحصر في تركيز عمليه التنمية المحلية على أساس مشاركة الإفراد الجماعات المحلية في حد ذاتها انطلاقا من الحكم على إن التنمية قد تؤدي إلى الفشل إذا ما تمت على عناصر بشرية لا تنتمي إلى ذلك الإقليم المعنى، الأمر الذي لا يسمح بخلق إطارات بشريه محركة للنشاط التنموي المحلي ذلك إننا صلاح و تطوير الجماعات المحلية في جوهرها لن تكون إلا بالاعتماد على طاقاتها الذاتية المتمثلة في الإفراد الذين يفطنون على مستوى إقليمها.

وقد عرفتها الأمم المتحدة بالتنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة الهيئة الرسمية لتحسين الأوضاع ألاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياه الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر المستطاع.[3]

من خلال النظر إلى هذا التعريف يشير إلى التأكيد على ضرورة التنمية المجتمع المحلي وأيضا تظافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي من اجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بكل

---

[1]- Weaver.c,le développement par le bas :vers une doctrine de développement territorial, ed litec,paris,1988,p179.

[2]- مصطفى الجندي ،**مرجع سابق**، ص 49.

[3]- ميشل تودارو ، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية ألاقتصادية** ، دار المريخ ،السعودية ،ص 50.

جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية..الخ.. دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية في كلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة.

ومن خلال هذا العرض الوجيز لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص من ذلك إن التنمية المحلية هي عمليه تراكمية والقصد منها إجراء وإحداث تحسينات على كافه الأصعدة سواء كانت على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والخدمات ألمجموعه المحلية في حدود لا تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية إلى من حيث مجال تطبيقها كما تبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية أضافه لما تم ذكره مسبقا كونها فرصه اكبر للهيئات و الوحدات المحلية التكفل المسؤولية تنميه المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الإقليم هذا الأخير الوحدات الإقليمية باب المبادرة التي من شانها تلبيه مطالب سكان الإقليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف وبحكم قرابتها منهم ومعرفتهم الكافية في المحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمنطقة التي تقع ضمن حدود ذلك الإقليم الأمر الذي يترتب عليه إن أخذت هذه الإبعاد بعين الاعتبار تحقق نجاحات في تجسيد التنمية ألاقتصاديه والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي

مجالات التنمية المحلية

بالنسبة المجال التنمية المحلية فهي متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر

أ- التنمية الاقتصادية

على الرغم من تعدد التعريف تفسيرات حول هذا الموضوع إلى انه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو إن التنمية الاقتصادية يقصد بها عملية تحسين تنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي.[1]

إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ما دبا عن طريق التحضير دخل الفرد و تحسين مستوى المعيشي كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي المنشات القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية بها حاجات أفرادها و من ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية لوحات فنية على الأسس المنهجية العلمية من اجل إسعاد الإنسان و تحقيق رخاؤه المادي.

[1])- مختار حمزة وآخرون ،**دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر**، مكتبه الخانجي ، القاهرة مصر، 1994 ، ص 377.

ب- التنمية الاجتماعية

وهو مجال تنموي يسعى الاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لإفراد الإقليم الواحد حيث إن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير إعداد وتنفيذ البرامج الرمية للنهوض به وبالاهتمام وخلق الثقة في فعاليه برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان و الضمان الاجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية.[1]

وهناك علاقة بين التنمية ألاقتصادية التنمية الاجتماعية حيث لا يمكن إن تحدث تنمية اقتصادية دون التغيير الاجتماعي ولا يمكن إن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية.[2]

ج التنمية السياسية

تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية و الدولية ولا صيما استجابة النظام للتحديات بناء الدولة وآلامة و المشاركة وتوزيع الأدوار ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي و هذا الأخير لا يتم إلا إذا توفر فيه الشكل أو الأخذ بإشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كافيا الناخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان و المجالس التشريعية أو المحلية...الخ.. ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دور كبير في دعم مسيره التنمية السياسية.

[1])- محمد رياض عقيمي ، **نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية**، مكتبه الإسكندرية، مصر ،1989 ص 49.

[2])-محمد إسماعيل فرج، **التخطيط للتنمية الريفية**، مكتبه الإسكندرية، مصر ،1983 ،ص 240.

المطلب الثاني :مقومات التنمية المحلية و أهدافها

الفرع الأول: مقومات التنمية المحلية

1- المقومات المالية

يعد العنصر البشري عاملا أساسيا في التنمية المحلية حيث إن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ومن الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئة المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات إن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل واعتمدت في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية [1]كما إن تسير هذه الموارد يتطلب أداره ماليه على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركه الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا ألرقابه المالية المستمرة

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية[2] توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات تحليل مالي سليم و موازنة محليه أو قيمه ماليه دقيقه

إن توفر هذا العنصر المجتمعة تساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية و يجعلها تعمل بكفاءة واستقلاليه تامة

2- المقومات البشرية

يعتبر العنصر البشري أهم عناصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية العنصر البشري هو الذي يفكر في كيفيه استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لأقامه المشروعات كما انه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر في ما يقابله من مشكلات ويضع بعض الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين

- الأولى: هي انه غاية التنمية حيث إن هدف التنمية هو الإنسان.

الثانية : انه وسيله لتحقيق التنمية.

لذلك وجب إن يكون هدف التنمية المحلية هو التنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية ألاقتصاديه و ثقافيه سياسيه باعتبار إن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسديه تفوق كثيرا ما

---

[1])- منال طلعت محمود، **مرجع سابق**، صفحه 203.

[2])- خالد سماره الزغبي،**التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، الشرق الأوسط للطباعة ،عمان الأردن ،1985، صفحه 35.

تم استغلاله الاستفادة فعلا في مواقع العمل المختلفة وان الاستفادة القصوى من تلك القوه هي المصدر الحقيقي ل تحقيق انجازات التنمية المحلية ولن يتأتى ذالك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة ميدانيا وهذا بوضع استراتيجيه للتنمية الموارد البشرية هذه ألاستراتيجيه يجب إن تركز على مجموعه من المحاور وهي[1]

– الرعاية الاجتماعية: وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية الاستمرارية الحياة وتتمثل في الغذاء الصحة التعليم السكن التوظيف

التأهيل الفني يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الإفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر المتطلبات الإنتاجية و التكنولوجية التي تسمح متطلبات الإنتاجية و التكنولوجيا التي تسمح بموكبه متطلبات التنمية ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب الإعلام نشر الوعي الثقافي و الفكري

المشاركة الجماعية الشعبية تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد الاحتياجات التنمية و صيانة برامج العمل و تنفيذها و تقييمها وكذا أشاعه أسباب الثقة والصدق بين الإفراد بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسين المواطن بدوره أهميته في المجتمع وفي العملية التنموية

إن التطبيق هذه ألاستراتيجيه سيمكن توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلق و غاية التنمية حجر الزاوية في إي مشروع تنموي

3– المقومات التنظيمية:

المقومات التنظيمية نظام للإدارة المحلية إلى جوار أداره مركزيه مهمته إدارة المرافق المحلية تنظيم الشؤون المحلية

وتعرف الإدارة المحلية بأنها[2]:

نقل وتحويل سلطه إصدار قرارات إداريه في مجالس المنتخب من المعنيين

كما تعرف بأنها عبارة عن الاعتراف الدولة الإقليمية سلطه إصدار قرارات إداريه في بعض المجالات[3]

[1])– استراتيجية تنمية الموارد البشرية.http://**www.moncoman.gov.com**/arabic/HRD-strategy4,asp. يوم 2008/5/26.

[2])– على خاطر شطناوي، **قانون الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان الأردن ، 2002 ،صفحه 97.

[3])– على خاطر شطناوي، **مرجع سابق**، ص 97.

وهناك تعريف أخر وهو النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية الحكومة وهيئات ووحدات إداريه أخرى إقليميه أو مصلحه مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابه سلك الإدارة[1]

ومن خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد إن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.
- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها انجاز تلك المصالح.
- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات .

وبذلك فان نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما

مبدأ الديمقراطية: ذلك إن الإدارة المحلية تفتح الباب إمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة حيث انه كلما استعانة السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية[2]

مبدأ اللامركزية: إن تسند مسالة الفصل في بعض الأمور إلى هيئه مستقلة الهيئات المركزية

وعموما فان قيام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب منها[3]

التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية قصرها على الإعمال الإدارية المهمة

التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لضعت الخطط والمشروعات التي تلاؤم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

ضمان السرعة الانجاز بكفاءة وفعالية والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات

استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعى الظروف و العوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

زيادة قدره الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار

إكساب الكوادر المحلية خبره متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات

---

[1])- محمد الصغير بعلي، **القانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، دار العلوم، الجزائر، 2004 ،ص 09.

[2])- جعفر انس قاسم ،**أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1988 ،ص 03.

[3])- أيمن عوده المعاني، **الإدارة المحلية** ، دار وائل للنشر ،عمان الأردن،2010 ،ص19.

ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية

الفرع الثاني : أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية[1]

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وانجازها.
- ازدياد القدرات المالية الهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- تنمية قدرات القيادة المحلية الإسهام في تنمية المجتمع.
- تطوير الخدمات و النشاطات و المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع و الاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- جذب الصناعات و النشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيد من فرص العمل.
- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

وقد بينت كثير من الدراسات المتعلقة بالا دارة المحلية أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات المجتمعات المحلية في العمليات التنموية فهي تعتبر من إصلاح البيئة التي تحدث التنمية الشاملة ذلك لان الإدارة المحلية تمتاز بأنها أدارة قريبة من المواطن تنبثق عنهم وهي اقدر على الوقوف على

[1])- أيمن عوده المعاني، **مرجع سابق**ـ صفحه 139 صفحه 140.

الظروف والحاجات المحلية، وإشراك السكان المحليين فكرا وجهدا في وضع البرامج الهادفة إلى النهوض بالمجتمع المحلي وتنفيذها عن طريق إثارة الوعي والإقناع بأهمية هذا البرامج وعوائدها على السكان المحليين وعلى الدولة كذلك.

خاتمة الفصل الثاني

إن تقيم الجدوى المالية دخل المشروع استثماري يعتمد على منهجية وأسس ، والتي يجب من الضروري الاعتماد عليها في خدمة التنمية المحلية .

وبالتالي فدراسة المنهجية لتقييم الجدوى المالية تمثل فرعا من فروع الدراسات الجدوى المهمة ، حيث تمثل كذالك فرعا في إدارة الأعمال ، وذلك من اجل اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع من الناحية المالية .

إن نجاح التنمية المحلية يقوم بشكل أساسي على مدى كفاءة ومردودية المشاريع الاستثمارية والدراسة الجيدة للجدوى المالية بالنسبة لهذا المشروع الاستثماري .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

مقدمة الفصل

تعتبر دراسة الجدوى المالية في البنوك التجارية وأثارها في توجيه القرارات الاستثمارية مجرد خطوة ناجحة لأي مشروع استثماري ، وبهدف دعم موضوعنا بجانب تطبيقي، قمنا بإعداد استبيانه تبين رأي العاملين في مجال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتتضمن أربعة محاور تخص معلومات عامة حول البنك وأهمية مفهوم دراسة المشروع البنكي، واستحداث تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل البنك ، **و**تطوير الخدمات الصرفية وتوجيهها لخدمة التنمية المحلية ، فقد استهدفنا فئة المؤهلين نظرا لأهمية أرائهم في الموضوع بالاعتماد على منهج المسح عن طريق استمارة الاستبيان الموزعة على كل من مكلفون بالزبائن والقروض وآمين مالي.

بحيث خصصنا هذا الفصل ككل للدراسة التطبيقية، وتمت هيكلته بالتسلسل حسب المراحل التي مررنا بها مع ذكر الوسائل المستخدمة في هاته الدراسة ، فكان الشكل العام للفصل كالآتي:

- المبحث الأول :مكونات ومنهجية الدراسة التطبيقية
- المبحث الثاني :إعداد الاستبيان وتفريغ بياناته
- المبحث الثالث :تحليل نتائج الاستبيان

المبحث الأول: مكونات ومنهجية الدراسة التطبيقية

تبين في هذا المبحث عناصر الدراسة والمتمثلة في مجتمع الدراسة والجزء محل الدراسة والمتمثل في العينة بالإضافة إلى توضيح حدود الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في المؤهل العلمي ، والوظيفة، والخبرة والجنس والسن مع اختيار ثلاث فئات من المهنيين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ادرار وهي

1- مكلف بالزبائن
2- مكلف بالقروض
3- أمين مالي

المطلب الثاني: عينة الدراسة

لقد قمنا بتحديد حجم العينة ب 36 عينة من المهنيين أصحاب الاختصاص في مجال البنك وقمنا بإعداد استبيان وتوصلنا للعينة المدروسة عن طريق الآراء الشخصية للموظفين وقد تم الحصول على النتائج التالية

جدول رقم 1 : الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان.

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	36	%100
الاستمارات الغير مسترجعة	6	%16.66
الاستمارات المسترجعة	30	%83.34

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS*23*

الملاحظة: من خلال الجدول نلاحظ أن الاستمارات الموزعة بلغت 36 استمارة وقد تم استرجاع 30 استمارة فقط أما باقي الاستمارات لم نتحصل عليها وذلك راجع إلى كون اغلب المهنيين لم يقوموا بالإجابة عنها.

المطلب الثالث: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية :** كانت الحدود المكانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ادرار.

- **الحدود الزمنية :** امتدت من الفترة مابين 2018/03/25 إلى غاية 2018/04/07 .

- **الحدود البشرية :** شملت الدراسة المهنيين المختصين في مجال البنوك ودراسة المشاريع البنكية وهذا من خلال خبرتهم في المجال.

-**الحدود الموضوعية :** اهتمت الدراسة بالمواضيع المتعلقة بدراسة الجدوى المالية داخل البنوك التجارية

المبحث الثاني : إعداد الاستبيان وتفريغ بيانته.

تطرقنا في هذا المبحث إلى أهم العناصر التي تم أخذها بعين الاعتبار لدى اعددنا لاستمارات الاستبيان ، إضافة إلى مكوناته من تفريغ ، تحليل لنتائج الاستبيان مع ذكر الوسائل المستعملة في هذه العملية .

1. **المطلب الأول : إعداد الاستبيان .**
2. إن أهم النقاط التي حاولنا مراعاتها أثناء إعدادنا لاستمارة الاستبيان :
3. اعتمدنا في إعداد أسئلة الاستبيان على الأسلوب البسيط واللغة المفهومة .
4. توافق الترتيب والتدرج في الاستبيان مع الإطار النظري في الفصلين الأول والثاني .

إحداث بعض التعديلات على الاستبيان كالإضافة والتغيير بعد استشارة أستاذ في التخصص.

1. **المطلب الثاني : تفريغ بيانات الاستبيان .**

تم تقسيم الاستبيان إلي جزئين :

1-**الجزء الأول :** شمال هذا الجزء المعلومات الشخصية للعينة تحت الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي الوظيفة ، سنوات الخبرة .)

- **الجزء الثاني :** لقد قمنا بتقسيم هذا الجزء إلي أربعة محاور تتضمن 31 سؤال.

-**المحور الأول :** ضم 10 أسئلة حول معلومات عامة حول البنك.

-**الحور الثاني :**ضم 5 أسئلة تناولت تطبيق مفهوم دراسة المشروع البنكي.

-**المحور الثالث :** ضم 5 أسئلة خصصت لتكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل البنك.

-**المحور الرابع :** ضم 11 أسئلة تناولت تطوير الخدمات المصرفية وتوجيهها لخدمة التنمية المحلية.

لقد اعتمدنا في الإعداد الأسئلة علي مقياس ليكارت LIKERT SCALE ليكارت الثلاثي لتحديد أراء أفراد العينة في الأسئلة التي تضمنتها محاور الاستبيان كما هو في الجدول الأتي.

جدول رقم 2 : مقياس ليكارت الثلاثي.

الدرجة	1	2	3
التصنيف	غير موافق	محايد	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS*23*

المبحث الثالث : تحليل نتائج الاستبيان

المطلب الأول : التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

- التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة حسب الجنس.

الجدول رقم 3 : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	18	%56.67
أنثى	13	%43.33

المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS*23*

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس يتضح لنا أن نسبة الذكور (56.67%) تفوق نسبة الإناث وهذا ما يعادل 18 فرد ، في حين أن نسبة الإناث كانت (43.33%) وهذا ما يعادل 13 فرد .

- التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب المؤهل العلمي .

الجدول: رقم 4 : توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	12	%40
ليسانس	14	%46
ماستر	05	%14
ماجيستير	00	00
دكتورا	00	00
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS*23*

من خلال أعلاه تبين لنا أن الأفراد المتحصلون علي شهادة ليسانس هم يمثلون أعلا نسبة والمقدرة (46%)، ثم يلي ذالك الأفراد ذات المستوى الثانوي بنسبة (40%)، ثم في الأخير الأفراد المتحصلون على شهادة ماستر بنسبة (14%) .

- التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب الوظيفة .

الجدول: رقم 5 : يمثل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مكلف بالزبائن	08	%30
مكلف بالقروض	12	%36.67
أمين مالي	11	%33.33
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS*23*

قمنا بتوزيع الاستبيان على ثلاث وظائف مهنية فكانت اكبر فئة هيا مصلحة القروض ب 12 فرد أي بنسبة 36.67% وتليها مصلحة آمين المال ب 11 فرد بنسبة 33.33 %وفي الأخير مصلحة المكلف بزبائن ب 8 أفراد بنسبة 30% .

- التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب سنوات الخبرة .

الجدول رقم 6 : يمثل أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	5	%3.33
من 5 إلى 10 سنوات	8	%26.67
من 10 إلى 15 سنة	8	%26.67
أكثر من 15 سنة	14	%43.33
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS*23*

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزء الكبير من أفراد العينة المدروسة بنسبة (43.33%) لهم من الخبرة أكثر من 15 سنة، تليها مباشرة فئة الإفراد الذين لهم خبرة تتراوح مابين 5 إلي 10 سنوات و من 10 إلى 15 سنة ب(26.67%) ، وأخيرا فئة من لهم الخبرة أقل من 5 سنوات بنسبة (3.33%).

- التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب السن .

الجدول رقم 7 : توزيع أفراد العينة حسب السن

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	12	%36.67
من30 إلى 40 سنة	11	%33.33
أكثر من 40 سنة	08	%30
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS*23*

تم تقسيم أفراد العينة المدروسة إلى ثلاث فئات عمرية حين انا الفئة اقل من 30 سنة تمثل المرتبة الأولى بما يعادل 12 فرد بنسبة 36.67% ثم تليها الفئة من 30 إلى 40 سنة تحتل المرتبة الثانية بما يعادل 11 فردا بنسبة 33.33% ثم تليها الفئة أكثر من 40 سنة في المرتبة الثالثة بما يعادل 8 أفراد بنسبة 30% .

المطلب الثاني : التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

- التحليل الإحصائي حول أهمية البنك.

الجدول رقم 8 : التحليل الإحصائي حول أهمية البنك

رقم	العبارات	المتوسط	الانحراف	الترتيب

	العبارة	الحسابي	المعياري	
1	يقوم البنك باستضافة خبراء من أجل الاستفادة من خبراتهم.	2.53	0.819	04
2	يوجد ارتباط جماعي لأعضاء البنك لتوليد معارف جديدة.	2.63	0.669	02
3	زيادة الزبائن داخل البنك يعتمد على معرفة العمال وعلاقاتهم داخل البنك.	2.63	0.718	01
4	سرعة النظام داخل البنك يعتمد على الانترنيت.	2.60	0.675	03
5	يسعى مدير البنك إلى توطيد العلاقة بين العمال من اجل السير الجيد للعمل.	2.50	0.777	05
6	يعتمد البنك في توزيع المعارف عبر الحملات والنشر للعمال.	2.27	0.740	06
7	يتبع البنك كل العمليات التي تهدف إلى ربط العلاقة بين الموظفين داخليا وخارجيا.	2.03	0.890	09
8	يعتمد البنك في الاحتفاظ على الملفات داخل أرشيفات المؤسسة.	2.10	0.885	08
9	تتم عملية التواصل بين عمال البنك عن طريق الهاتف المحمول.	1.90	0.885	10
10	تتم عملية انسجام العمال داخل البنك عن طريق القائد الناجح.	2.13	0.819	07

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS*23*

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن متوسط الحساب يدل علي أن هناك اتفاق بين أفراد العينة المدرسة من خلال الفقرات (1)،(2)،(3)،(4)،(5)،(6)،(7)،(8)،(9)،(10) علي التوالي و بانحراف معياري (0.718)، (0.669)،(0.675)،(0.819)،(0.777)،(0.819)،(0.885)،(0.890)،(0.885) وهذا ما يدل على أهمية البنك على المستوى الدولي وهذا ما أثبتته الفقرات ، في حين أن متوسط الحسابي الانحراف المعياري للفقرة (10) هو (1.90)،(0.885) أثبتت أن هناك شبه اتفاق على أهمية البنك .

- التحليل الإحصائي حول تطبيق دراسة المشروع البنكي

الجدول رقم 9 : التحليل الإحصائي حول تطبيق دراسة المشروع البنكي

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يقوم البنك بتقدير مختلف الأموال المنفقة على المشروع.	2.17	.8340	04
2	يستفيد البنك من خبراء في المجال المالي للاستفادة منهم.	2.13	.8190	05
3	تتم عملية حساب مدة حياة المشروع عن طريق الدراسة التقديرية.	2.37	.8500	03
4	يسعى البنك إلى دراسة مخاطر المشروع والتقليل من حدتها.	2.50	.7770	01
5	يقوم البنك برفع معدل الفائدة من اجل الوصول إلى ربح اكبر في المشروع.	2.47	.7300	02

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS*23*

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن المتوسط الحسابي يدل علي الاتفاق بين أفراد العينة المدروسة وذالك من خلال الفقرات (1)،(2)،(3)،(4)،(5) علي التوالي وهذا بانحراف المعياري

(0.777)،(0.730)،(0.850)،(0.834)،(0.819) وهذا يوضح لنا ربحية دراسة المشروع البنكي في حين أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرة (5)،(2.13) و(0.819) أثبتت أن هناك شبه اتفاق بين أفراد العينة وربحية المشروع البنكي.

- التحليل الإحصائي حول تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل البنك.

الجدول رقم 10 : التحليل الإحصائي حول تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل البنك

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يمتلك البنك نظام سريع يعتمد على الانترنيت.	2.60	.7700	01
2	يسير النظام داخل البنك بالاعتماد على الوسائل الالكترونية مثل الكمبيوتر.	2.20	.8870	05
3	يحتوي النظام البنكي على بنية قوية متطورة من تكنولوجيا والمعلومات.	2.40	.7700	02
4	يحمي البنك نظامه عن طريق مضادات آلية وأنظمة متطورة.	2.23	.8170	04
5	يواكب البنك في خدماته العصرنة والتطور العلمي والتكنولوجي.	2.33	.8440	03

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS*23*

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن المتوسط الحسابي يدل علي الاتفاق بين أفراد العينة المدروسة وذالك من خلال الفقرات (1)،(2)،(3)،(4)،(5) علي التوالي وهذا بانحراف المعياري (0.770)،(0.770)،(0.844)،(0.817)،(0.887) وهذا يوضح لنا دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

داخل البنك في حين أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرة (5)،(2.20) و(0.887) أثبتت أن هناك شبه اتفاق بين أفراد العينة على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل البنك.

- التحليل الإحصائي حول تطوير الخدمات المصرفية وتوجيهها لخدمة التنمية المحلية.

الجدول رقم 11 : التحليل الإحصائي حول تطوير الخدمات المصرفية وتوجيهها لخدمة التنمية المحلية

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يعرض الموقع الاليكتروني للبنك خدمات خاصة لزبائن لتسهيل مختلف عمليات التبادل.	2.10	.8850	11
2	يسهل البنك عمليات كشف وتسيير الحساب عن طريق الهاتف المحمول.	2.30	.7940	09
3	يهدف البنك إلى جلب الزبائن عن طريق تقديم قروض لخدمة التنمية.	2.33	.8440	08
4	يوفر البنك خدمة الساحب الآلي من اجل عمليات السحب في كل الأوقات.	2.20	.8470	10
5	يقدم البنك لزبائنه بطاقات السحب المغناطيسي	2.53	.6290	06

	من اجل تسهيل العمليات في كل الأوقات.			
6	يعتمد البنك نظام موحد مابين الوكالات من اجل تسهيل مختلف العمليات لزبون .	2.43	.8170	07
7	يوفر البنك السيولة الدائمة داخله وفي الساحب الآلي من اجل تسهيل عمليات الزبون.	2.53	.7300	05
8	يوفر خدمات خاصة لتجار والفلاحين مثل تسهيل القروض من اجل توسيع مشاريعهم لخدمة التنمية.	2.77	.5680	02
9	يتميز البنك في معاملاته بالدقة والسرعة في الانجاز.	2.57	.7280	04
10	يوفر فرص الدعم الكامل لشباب من اجل القضاء على عنصر البطالة وخدمة التنمية.	2.70	.6510	03
11	يقوم نظام البنك على المقايضة الإلكترونية لخدمة التنمية المحلية.	2.80	.4840	01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS*23*

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن متوسط الحساب يدل علي أن هناك اتفاق بين أفراد العينة المدرسة من خلال الفقرات (1)،(2)،(3)،(4)،(5)،(6)،(7)،(8)،(9)،(10)،(11) علي التوالي و بانحراف معياري (0.484)،(0.568)،(0.651)،(0.728)،(0.730)،(0.629)،(0.817)،(0.844)،(0.794)،(0.847)،(0.885) وهذا ما يدل على تطوير الخدمات المصرفية وتوجيهها لخدمة التنمية المحلية وهذا ما أثبتته الفقرات ، في حين أن متوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرة (11) هو (2.10)،(0.885) أثبتت أن هناك شبه اتفاق على تطوير الخدمات المصرفية وتوجيهها لخدمة التنمية المحلية.

خاتمة الفصل

نلاحظ مما سبق أن الدراسة التطبيقية ممثلة في استمارة الاستبيان شملت عينة من المجتمع من أكاديميين ومهنيين على اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، وخلصت هذه الدراسة إلى :

1- اتفق أفراد عينة الدراسة على أهمية البنك في دراسة الجدوى المالية لأي مشروع استثماري .

2- كما خلصت الدراسة إلى إجماع من قبل أفراد عينة الدراسة على ربحية دراسة المشروع البنكي من خلال دراسة الجدوى المالية والاقتصادية .

3- بالتطرق إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل البنك أجمع أفراد عينة الدراسة المطلعين عليها أنها تعمل على تحسين جودة الخدمات المالية.

4- كما خلصت الدراسة إلى إجماع من قبل أفراد عينة الدراسة حول تطوير الخدمات المصرفية وتوجيهها لخدمة التنمية المحلية.

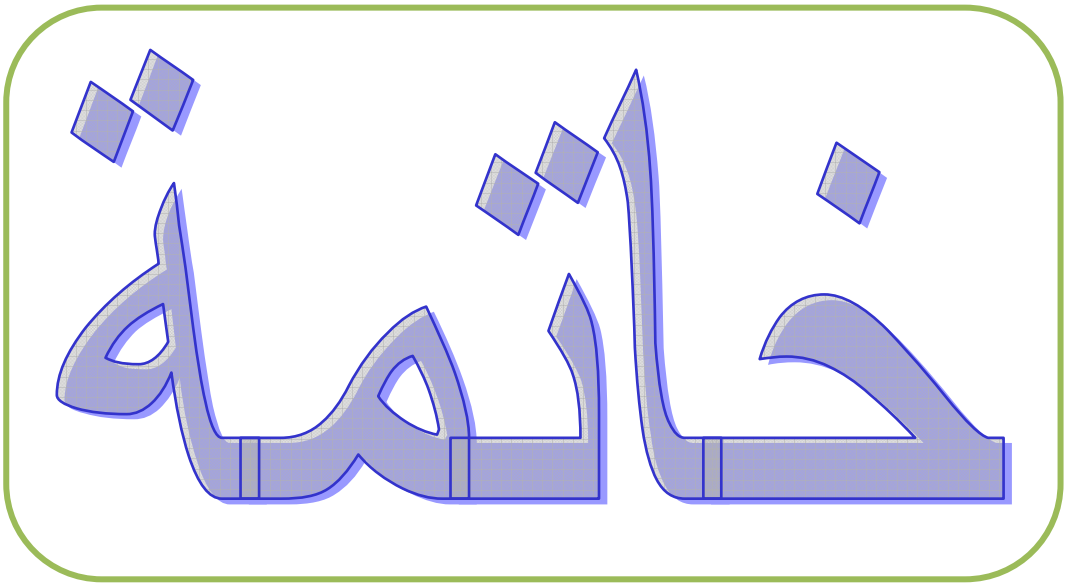
خاتمة

خلاصة:

نظرا للوضع الذي تعيشه الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، استوجب علينا التطرق إلى موضوع دراسة الجدوى في البنوك التجارية الذي يخص كل اقتصاد وكل مؤسسة، وكل من يدخل في عالم الأعمال، إلا أن الأمر يتطلب قرارات حاسمة حيث أي خطأ في اتخاذها سيؤدي إلى حتمية الإفلاس والزوال، وبالتالي لتفادي ذلك استوجب على الأطراف المعنية بالاستثمار فهم مشاريعهم الاستثمارية فهما جيدا والقيام بدراسة تحليلية مبنية على أسس وطرق علمية.

كما تتميز دراسة الجدوى بعض الصعوبات التي تجعل من عملية حسابها والخروج بقرار دقيق جد صعب، وهي تعدد المعايير المستخدمة في جدوى المشروع، فهناك المعايير التقليدية التي لا تأخذ بالتغير في القيمة الزمنية للنقود، وهناك المعايير الديناميكية التي تأخذ بالتغير في القيمة الزمنية للنقود، رغم ذلك فهناك معايير تأخذ بحالات التأكد وحالات عدم التأكد، كما أن هناك حالات المخاطرة، فيصادف المستثمر مجموعة من المعايير والتي ربما لا تعط نفس النتائج.

كما أن هناك حالات تتعارض فيها المؤشرات في حد ذاتها، فقد يعطي مؤشر فترة الاسترداد نتيجة ايجابية تتعارض مع مؤشر القيمة الحالية الصافية، أو تتعارض القيمة الحالية الصافية مع معدل العائد الداخلي، فيصعب على المستثمر اختيار مؤشر دون الآخر، وبالتالي يمكن ذكر اختبار الفرضيات ونتائج البحث والتوصيات والاقتراحات وأخيرا آفاق البحث كما يلي:

أولا: النتائج المتوصل إليها:

1. اتخاذ القرار الاستثماري السليم يعتمد على مدى دقة وموضوعية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية.
2. في الدراسة المالية أو التمويلية التي تقوم بها أي مؤسسة استثمارية تقوم على عدة مراحل.
3. القرار الاستثماري يعتبر من القرارات الأكثر أهمية وخطورة للمشروع، وذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة.
4. إن الغرض الأساسي من دراسة الجدوى المالية للفرص الاستثمارية هو الوقوف على الاثآر المالية المترتبة عنه.

ثانيا: نتائج الفرضيات

- بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على أن دراسة الجدوى المالية هي أداة علمية وعملية إستراتيجية لها دور في عملية تقييم ومعرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري، فهي تساعد على تجنب المستثمر تحمل الخسائر وضياع الموارد، فقد تم التوصل لصحة هذا الافتراض من خلال الدراسة التطبيقية ، وذلك لأن دراسة الجدوى تقوم بدراسة التدفقات المتولدة عن المشروع ومقارنتها مع التكاليف التي سيتحملها المشروع، وقد كانت الإيرادات المتولدة عن مشروع المؤسسة تفوق التكاليف التي تحملها المشروع.

- تكمن أهمية عملية التقييم في دراسة الجدوى المالية في أنها أساس فشل أو نجاح المشروع الاستثماري، هذا الافتراض صحيح لأن دراسة الجدوى تبين للمستثمر مدى وجود سوق كافي لتصريف منتجاته، ومدى توفر مصادر للتمويل في الوقت المناسب كما تعمل على توضيح العائد المتوقع من المشروع.

- كل قرار استثماري يتوقف على طرق اختيار البدائل والمكونات المستخدمة من طرف البنوك التجارية لتقييم الجدوى المالية، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية التي تبين أن المعايير المستخدمة لا تتناقض فيما بينها وبالتالي مما سهل على المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري.

ثالثا: التوصيات

يمكننا اقتراح جملة من التوصيات كالآتي:

1. أهمية القيام بدراسة الجدوى لكل المشروعات، مهما كان نوعها وحجمها وذلك نتيجة ظروف عدم الاستقرار التي تميز عالم القرن الحادي والعشرين.
2. ضرورة التوسع في استخدام معايير التقييم خاصة التي تتعلق بالمخاطرة وعدم التأكد والموازنة بين الربحية التجارية والربحية القومية؛
3. إن دراسة الجدوى ليست مبررا كافيا لنجاح المشاريع الاستثمارية ما لم يحظ المشروع بالمراقبة والمتابعة والسهر على تسييره بطريقة ملائمة أثناء مختلف مراحل حياته.
4. يجب الإشارة إلى أنه رغم أهمية دراسة الجدوى المالية إلا أنه يجب عدم النظر إليها على أنها ضمان كامل لنجاح المشروع، فهي تعتبر فقط كمؤشر للقيام بالمشروع، لكن لا تضمن لصاحب المشروع النجاح بصورة مطلقة وهذا يقتضي تحليل ما بعد نتائج دراسة الجدوى وذلك بالاستناد إلى التجارب الواقعية للمشاريع القائمة، والأخذ بالتوصيات لدعمها وتجنب الفشل.

رابعا: آفاق الدراسة

من خلال هدا الموضوع الذي يمس جوانب متعددة منها جانب دراسة الجدوى المالية في البنوك التجارية، وكداك جانب توجيه القرارات الاستثمارية في خدمة التنمية المحلية ، فنرى أننا قدمنا جهدا لهدا الموضوع لكن هناك أفاق أخرى لهدا الموضوع:

1. أهمية مكاتب الدراسات في تفعيل أداء المشاريع الاستثمارية في ظل محاولة الجزائر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
2. تطوير معايير دراسة الجدوى المالية وتوجيه قراراتها للمشروعات الاستثمارية؛
3. تقييم واختيار البدائل الاستثمارية في حالة عدم التأكد النسبي وعدم التأكد المطلق؛
4. مدى تطبيق معايير التقييم في ظل المخاطرة في المشاريع الاستثمارية بالجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر والمراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. إسماعيل إبراهيم جمعة ، زينات محمد محرم ، صبحي محمود ، المحاسبة الإدارية –نماذج بحوث العليا في اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية للنشر و الطبع و التوزيع ، مصر 2002.
2. أمين السيد احمد لطفي، تقييم المشروعات الاستثمارية للمحاكاة، باستخدام مونت كارلو.
3. أيمن عوده المعاني،الإدارة المحلية، دار وائل للنشر ،عمان الأردن،2010.
4. جعفر انس قاسم ،أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1988 .
5. جمال العمارة. السياسة النقدية في النظامي الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية، الجزائر.
6. خالد سماره الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، الشرق الأوسط للطباعة ،عمان الأردن،1985.
7. سيلمان اللوزي، يوحنا عبد آل أدم ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقيم كفاءة أداء المنظمات، طبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2005 .
8. ضياء مجيد الموسوي.إقتصاد النقدي، دار الفكر الجزائر.
9. طاهر لطرش .تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر.
10. عاطف وليم أندراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات (الأسس –القواعد–الخطوات–المعايير)،دار الفكر الجامعي،2006 .
11. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 .
12. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية،الدار الجامعية 2000.
13. علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2002 .
14. محمد إسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر،1983 .
15. محمد الصغير بعلي،القانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004.
16. محمد رياض عقيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مكتبه الإسكندرية، مصر ،1989 .
17. محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام. المؤسسات المالية، دار الجامعية، الطبع، النشر، التوزيع ابراهمية، 1998.
18. مدحت القريشي ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية،(دار وائل للنشر،الأردن، 2009) .

19. مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقود والمال، الطبعة (6) 1996 ،ص 195.
20. منير إبراهيم الهندي إدارة البنوك التجارية، مكتب العربي الحديث، إسكندرية، ط3 :1996.
21. ناظم الشمري، المصارف و النظرية النقدية ،الطبعة (1) 1999.
22. نعيم نمر داوود ، دراسة الجدوى الاقتصادية ،(دار البداية ، الأردن ، 2011).

II. **المذكرات**

1) تمجغدين نور الدين، دارسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكاليات العلمية، مجلة الباحث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر.
2) عثمان فاطمة ، ساكو ستي، المزيج التسويقي للبنوك التجارية،مذكرة تخرج شهادة ليسانس في العلوم التسيير تخصص مالية، كلية علوم التسيير، جامعة معسكر ،2009-2010.
3) فايدي كمال، التقويم والتمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة – الجزائر،3119

III. **مجلات**

1- مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مكتبه الخانجي، القاهرة مصر،1994.
2- ميشلتودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود،التنمية الاقتصادية، دار المريخ السعودية.

IV. **بالغة الاجنبية**

1- Xavier Griffer,territoires de France : les enjeux économiques sociaux de la décentralisation , Ed,Economecaparis,1984

V. **مواقع انترنت**

1- إستراتيجية تنمية الموارد البشرية .arabic-/HRD/

http://www.moncoman.gov.com/strategy4,asp يوم 2008/5/26.

الملاحق

جامعة العقيد أحمد دراية _أدرار

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سنة ثانية ماستر

قسم علوم الاقتصادية

الاستبيان

<u>موضوع الدراسة</u> : دراسة الجدوى المالية في البنوك التجارية وأثارها في توجيه القرارات الاستثمارية لخدمة التنمية المحلية.

في إطار بحث نهاية الدراسات العلمية في الجامعة نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي سيوجه لدعم مذكرة التخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، لذا نرجو من سيادتكم أن تجيبو على هذه الأسئلة بكل ثقة وبكل صدق دون كتابة اسمكم مع العلم أن الإجابات سيتم المحافظة عليها بكل سرية .

لكم منا خالص الشكر والتقدير

الطالبان: كنتاوي مصطفى، قاسمي عبد القادر

البيانات الشخصية: يهدف هذا الجزء إلى تبيان بعض الخصائص الشخصية والوظيفية التي تساعد في تفسير الاختلاف بين إجابات الإفراد لذا الرجاء وضع العلامة (×) في المربع المناسب علما آن هذه المعلومات ستستخدم لعرض البحث العلمي فقط ونعدكم بالسرية والوفاء في المعلومات.

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- السنة : أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ أكبر من 40 سنة ☐

3- المستوى التعليمي : ثانوي ☐ ، ليسانس ☐ ،ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتورا ☐

4- الوظيفية الحالية: مكلف بالزبائن ☐ ، مكلف بالقروض ☐ ،أمين مالي ☐

5- الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ ،من5 -10 سنوات ☐ ،من 10 -15سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

المحور الأول : معلومات عامة حول البنك.

رقم العبارة	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
1	يقوم البنك باستضافة خبراء من أجل الاستفادة من خبراتهم.			
2	يوجد ارتباط جماعي لأعضاء البنك لتوليد معارف جديدة.			
3	زيادة الزبائن داخل البنك يعتمد على معرفة العمال وعلاقاتهم داخل البنك.			
4	سرعة النظام داخل البنك يعتمد على الانترنيت.			
5	يسعى مدير البنك إلى توطيد العلاقة بين العمال من اجل السير الجيد للعمل.			
6	يعتمد البنك في توزيع المعارف عبر الحملات والنشر للعمال.			
7	يتبع البنك كل العمليات التي تهدف إلى ربط العلاقة بين الموظفين داخليا وخارجيا.			
8	يعتمد البنك في الاحتفاظ على الملفات داخل أرشيفات المؤسسة.			
9	تتم عملية التواصل بين عمال البنك عن طريق الهاتف المحمول.			
10	تتم عملية انسجام العمال داخل البنك عن طريق القائد الناجح.			

المحور الثاني : تطبيق مفهوم دراسة المشروع البنكي.

رقم العبارة	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
1	يقوم البنك بتقدير مختلف الأموال المنفقة على المشروع.			
2	يستفيد البنك من خبراء في المجال المالي للاستفادة منهم.			
3	تتم عملية حساب مدة حياة المشروع عن طريق الدراسة التقديرية.			
4	يسعى البنك إلى دراسة مخاطر المشروع والتقليل من حدتها.			
5	يقوم البنك برفع معدل الفائدة من اجل الوصول إلى ربح اكبر في المشروع.			

المحور الثالث : تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل البنك

رقم العبارة	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
1	يمتلك البنك نظام سريع يعتمد على الانترنيت.			
2	يسير النظام داخل البنك بالاعتماد على الوسائل الالكترونية مثل الكمبيوتر.			
3	يحتوي النظام البنكي على بنية قوية متطورة من تكنولوجيا والمعلومات.			
4	يحمي البنك نظامه عن طريق مضادات آلية وأنظمة متطورة.			
5	يواكب البنك في خدماته العصرنة والتطور العلمي والتكنولوجي.			

المحور الرابع : تطوير الخدمات الصرفية وتوجيهها لخدمة التنمية المحلية

رقم العبارة	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
1	يعرض الموقع الإلكتروني للبنك خدمات خاصة لزبائن لتسهيل مختلف عمليات التبادل.			
2	يسهل البنك عمليات كشف وتسيير الحساب عن طريق الهاتف المحمول.			
3	يهدف البنك إلى جلب الزبائن عن طريق تقديم قروض لخدمة التنمية.			
4	يوفر البنك خدمة الساحب الآلي من اجل عمليات السحب في كل الأوقات.			
5	يقدم البنك لزبائنه بطاقات السحب المغنطيسي من اجل تسهيل العمليات في كل الأوقات.			
6	يعتمد البنك نظام موحد مابين الوكالات من اجل تسهيل مختلف العمليات لزبون .			
7	يوفر البنك السيولة الدائمة داخله وفي الساحب الآلي من اجل تسهيل عمليات الزبون.			
8	يوفر خدمات خاصة لتجار والفلاحين مثل تسهيل القروض من اجل توسيع مشاريعهم لخدمة التنمية.			
9	يتميز البنك في معاملاته بالدقة والسرعة في الانجاز.			
10	يوفر فرص الدعم الكامل لشباب من اجل القضاء على عنصر البطالة وخدمة التنمية.			
11	يقوم نظام البنك على المقايضة الاليكترونية لخدمة التنمية المحلية.			

الجنس:

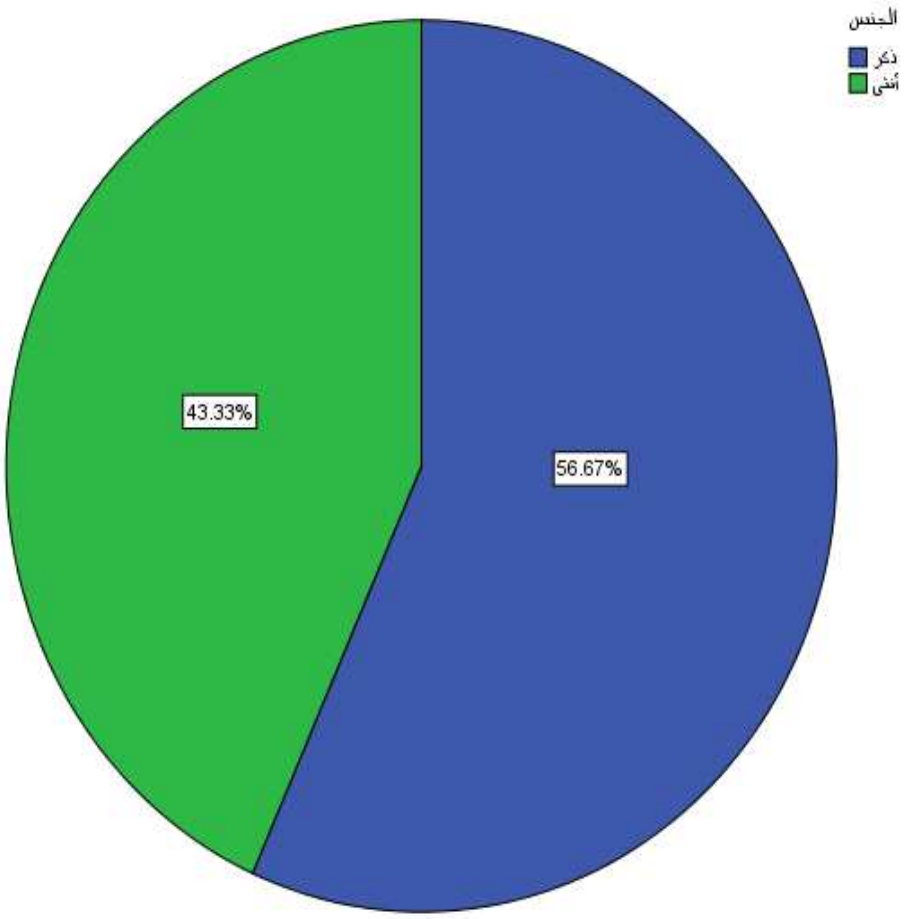

العمر:

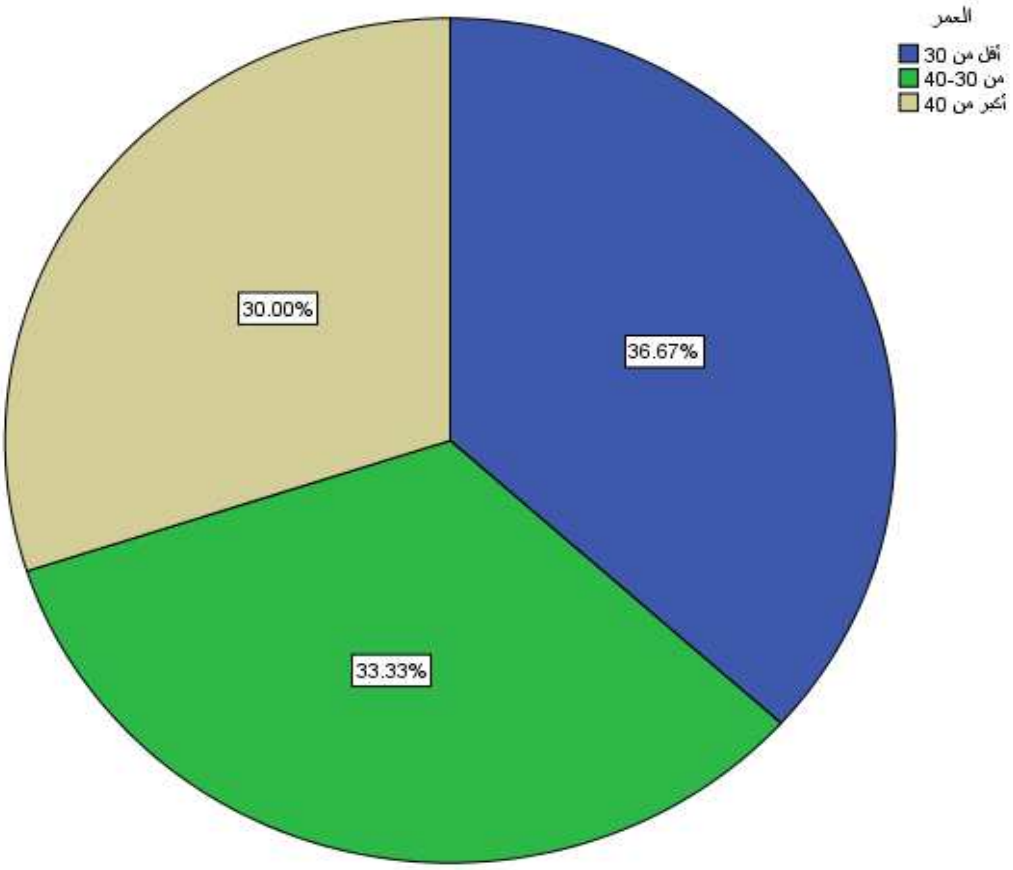

المستوى:

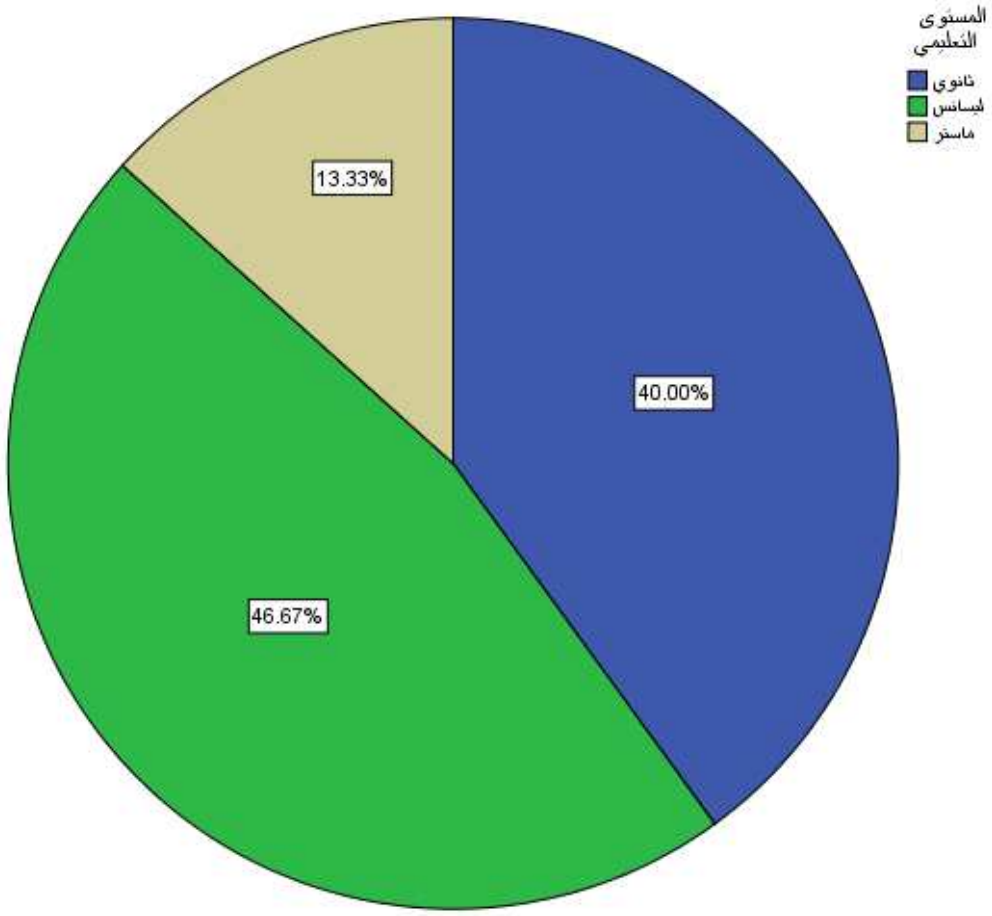

الوظيفة:

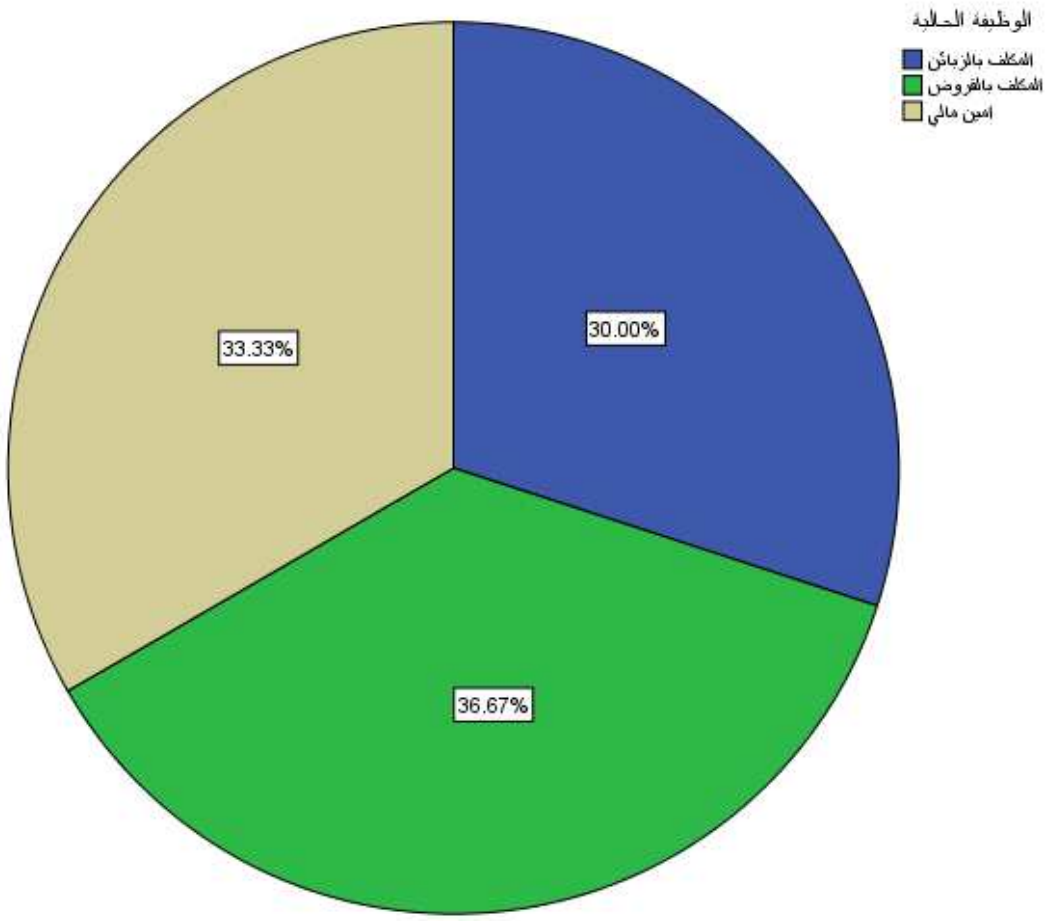
الوظيفة الحالية
المكلف بالزبائن
المكلف بالقروض
امين مالي
30.00%
36.67%
33.33%

الخبرة:

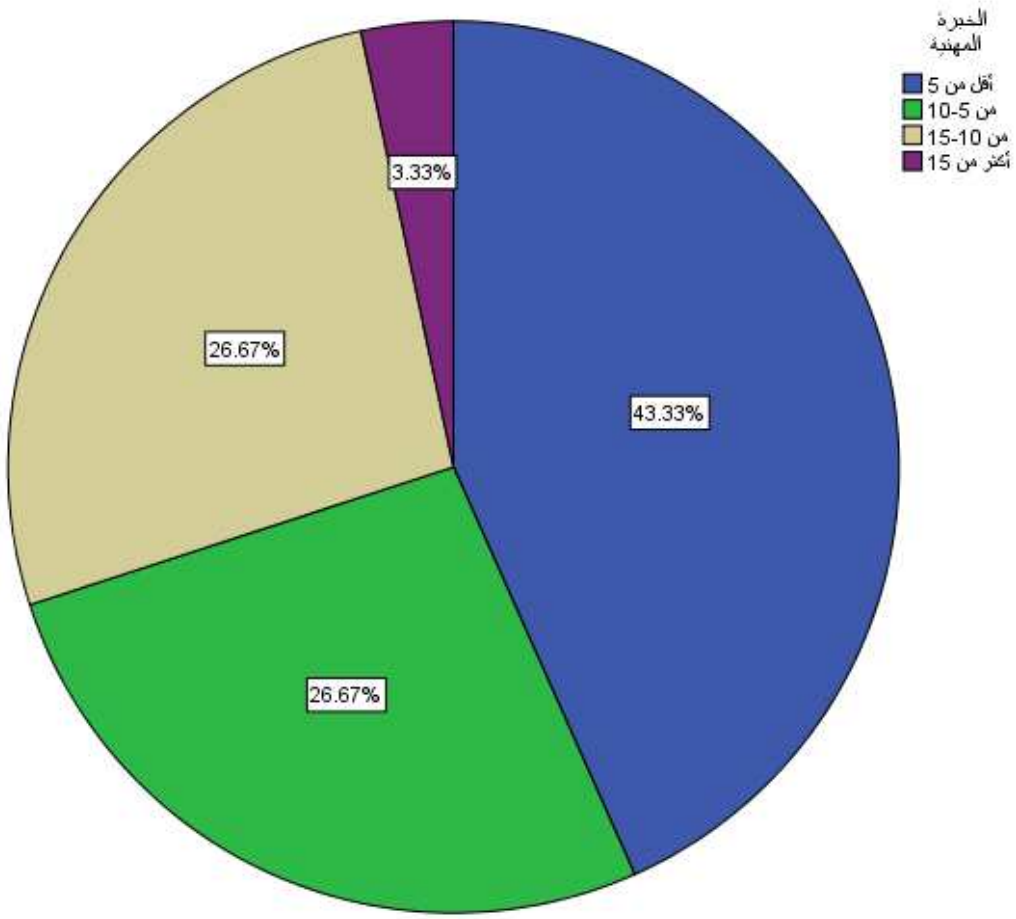
الخبرة المهنية
أقل من 5
من 5-10
من 10-15
أكثر من 15
43.33%
26.67%
26.67%
3.33%

كرونباخ:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha[a]	N of Items
857.	31

الانحراف والمتوسط ح 1:

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م1	30	1	3	2.53	.819
م2	30	1	3	2.63	.669
م3	30	1	3	2.63	.718
م4	30	1	3	2.60	.675
م5	30	1	3	2.50	.777
م6	30	1	3	2.27	.740
م7	30	1	3	2.03	.890
م8	30	1	3	2.10	.885
م9	30	1	3	1.90	.885
م10	30	1	3	2.13	.819
Valid N (listwise)	30				

الانحراف و المتوسط ح 2:

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م11	30	1	3	2.17	.834
م12	30	1	3	2.13	.819
م13	30	1	3	2.37	.850
م14	30	1	3	2.50	.777
م15	30	1	3	2.47	.730
Valid N (listwise)	30				

الانحراف والمتوسط ح 3:

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م16	30	1	3	2.60	.770
م17	30	1	3	2.20	.887
م18	30	1	3	2.40	.770
م19	30	1	3	2.23	.817
م20	30	1	3	2.33	.844
Valid N (listwise)	30				

الانحراف والمتوسط ح 4:

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م21	30	1	3	2.10	.885
م22	30	1	3	2.30	.794
م23	30	1	3	2.33	.844
م24	30	1	3	2.20	.847
م25	30	1	3	2.53	.629
م26	30	1	3	2.43	.817
م27	30	1	3	2.53	.730
م28	30	1	3	2.77	.568
م29	30	1	3	2.57	.728
م30	30	1	3	2.70	.651
م31	30	1	3	2.80	.484
Valid N (listwise)	30				

معامل بيرسون :

Correlations

		المحور1	المحور2	المحور3	المحور4
	Pearson Correlation	1	.483**	.526**	.778**
المحور1	Sig. (2-tailed)		.007	.003	.000
	N	30	30	30	29
	Pearson Correlation	.483**	1	.245	.321
المحور2	Sig. (2-tailed)	.007		.192	.090
	N	30	30	30	29
	Pearson Correlation	.526**	.245	1	.798**
المحور3	Sig. (2-tailed)	.003	.192		.000
	N	30	30	30	29
	Pearson Correlation	.778**	.321	.798**	1
المحور4	Sig. (2-tailed)	.000	.090	.000	
	N	29	29	29	29

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).